

الحقوق

الجزء

٨

السنة

٢

مجلة تفتتت في طرقت طرقت طرقت

تشرين الاول سنة ١٩٢٥ الموافق ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٤٤

الموضوع الحقوق

شعوب البحر المتوسط = ومدنهم

الحقوق في سورية

— تابع —

لقد كانت جميع مقرارات القضاة في السابق تستأنف رأساً الى السلطان .
 فانشأ الخليفة العباسي الثاني وظيفه قاضي القضاة وكانت اعماله التي تشبه ما يقوم به
 قائد الحرس القيصري عند القديقيين ، مختصة بمراجعة المقررات المستأنفة ومعرفة
 الاسباب التي ادت الى احوالها اليه . اول قاضي اوكلت اليه مهام هذا العمل هو
 الامام ابو يوسف فاداه بمتنهي الامانة والاستقامة واضعاً نصب عينيه وهو متبوء متعدي
 الحكم ، القضاء الحق دون اقل تمييز بين شخصية المتخاصمين له . وقيل ان احد
 المظلمين رفع اليه مرة شكايته على الخليفة هارون الرشيد مدعياً انه استلب منه
 ضيعته فنظر في تلك الظلامة ولم يحجم عن الزام امير المؤمنين بتأدية اليمين فأبى
 ان يقسم ورد الضيعة . وكان القضاة لا يرفضون زيارة المحتسبين وهم ولاية كان قد
 اقامهم الخليفة الهادي لرؤية قضايا الشرطة ، يستقبلونهم بالترحاب الانس لان العرب
 كانوا لا يرفعون الى مقام القضاء الا الذين يحملوا بالسنن والعتاد بالحلم ومما
 يروى من هذا القبيل ان أحد الاراد اعتدى على ابن رئيس القبيلة فسيق الى اعماكة

ووقف امام ذلك الوالد النائم فقال له الم تصور وقت الاعتداء كيف يكون انتقامي منك فاجابه على الفور انا ما ولياك الرئاسة لنكبح جماحك او لتتحمل الخرافنا عن الطريق السوري . وانشأ خاسر الخلفاء الامويين في عاصمة الملك (دمشق) مجلساً عالياً كان يرأسه بنفسه اسماء « النظار في المظالم » لحاكمة القضاة والولاة الذين يخلون بواجبهم واقتدى السلاطين العثمانيون به واوجدوا ما يسمونه « الديوان » وكانت رئيس الوزراء يرأس هذا المجلس باسم السلطان وقد ظهر عند امبراطورة الرومان مجلس كهذا كانت يرأسه قائد الحرس واول من انتبه لتلك الخطة هم المصريون في ايام تحاتومس الثالث من فراغة العائلة الثانية عشر ، وخصصوا مجلساً للنظر في الشكايات المرفوعة على جباة الاموال . وانشأ نور الدين في الجيل الثاني عشر في دمشق قصرأ نفخ اسماء (دار العدل) وكان هو بنفسه يقضي فيه بين الناس بحضور علماء المملكة ورجال القضاة . وقد اظهر مونتسكيو بعض التحيز بالنسبة للاستعلامات التي تتم عن يد الآخرين لان الاغلاط تتسرب اليها بانتقالها من يد الى يد غيران وسائل الاستعلام الخائفة كترتيب الرابورات الادارية وارقاء مصلحة التحري ازال كل شبهة ومحت كل خداع .

لم يدخل في حكم الدولة العثمانية كثير من التغيير على الشرائع والتنظيم القضائي في البلاد السورية وغيرها من الولايات العربية ولما تولى السلطان سليمان القانوني منصة السلطنة اعلن تشريع الجديد ووضع القانون نامة للاقطاعات العسكرية وادخل طرقاً من الاصلاح على القانون الجزائري مثل دفع الغرامة وقطع يد السارق وعلى عهده الف ابراهيم الحلبي السوري كتاب ملتي الابحروضمنه انظمة مدنية عامة للحقوق الاسلامية بقي معمولاً بها في جميع انحاء المملكة حتى ظهور القانون العثماني « المجلة » غير ان هذه الانظمة على كثرتها لم تقل دون تقلص ظل العدالة في تركيا وكانت القضاة يميلون الى مراعاة الخواطر ويخضعون في احكامهم الى سلطان المال اللهم سوي النذر القليل ممن شذوا عن القاعدة . . . وكان سوء التصرف منتشرأ في سائر ولايات المملكة وبصورة خاصة في سورية حيث كان للمال التأثير الاكبر في ضمير القضاة والحكام وقد

قبل خير للفقير البائس اذا اراد ان يستخلص حقه من الغني القاسي ان لا يرجع القاضي بل الاولى به ان يلقي بنفسه على اقدام خصمه عليه يرحمه ويشفق عليه ومهما بلغ سوء التصرف وامتهان العدالة في الموضوعات المدنية من درجات الاختلال فانه لم يكن لیساوي الخلل العظيم في المسائل الجنائية فقد كانت تتمشى على غير قاعدة وبدون رقابة حاكم المقاطعة . ولا يغربن عن بالنا وسائل القتل والتعذيب التي جرى عليها الجزا في منجق عكا كبت الاعضاء وقطع الايدي وفقاً الاعين دون ان يستثني احداً فقد نغم ذات يوم على سكرتيره ميخائيل البحري وشوه وجهه . تلك كانت حالة الاختلال في ذلك الزمن مما حدا بصغار الموظفين الى اعتبار انفسهم كواب السلطان ومنفذي اوامره القطعية فقام السلاطين بعمل ما يسمونه « تنظيمات » تلافياً لهذه الحالة فالفي السلطان محمود الثاني « وجاه الانكشارية » وحظرت فرماناته على المراجع الادارية الحكم بالموت على احد الرعايا بطريقة تجرع السم بلا سابق حكم قانوني وفي سنة ١٨٥٢ ادخلت اصلاحات كثيرة وتصدق عليها بخط همايوني امر السلطان عبد المجيد بتلاوته على مسامع كبار رجال الدولة وسفراء الدول والروحانيين . وكانت الاعمال التشريعية في ذلك الوقت « فياعدا القانون المدني العثماني » « المجلة » التي اشترك في وضعها المشرع السوري الكبير « علاء الدين ابن عابدين » مؤلفة من قانون الجزاء وقانون التجارة والتحقيقات الجنائية واصول المحاكمات المدنية غير انها لم تصادف رواجاً لان عمال الدولة امتهنوها ولم يحسن القضاة الانتفاع بها .

وقد لوحظ ان نواب القضاة المعينين في مختلف الاقضية لم يكن عندهم شيء من الشجاعة والاهلية اللتين يتحلى بهما القضاة عادة وظهر انهم كانوا ينصرفون في اكثر الاحايين الى رؤية مصالح اقصيتهم ويعرضون عن رؤية موضوعات العدالة نفسها . لهذا السبب لم يكن القانون الفرنسي الذي يمثل آخر خطوة من خطوات الارتقاء في حقوق شعوب البحر المتوسط ليوثر سوى تأثير جزئي على محاكم سورية وعلى غيرها في الوجة البلاد التركية في حين بدأت مصر تنهض وتحسن وذلك بفضل المدارس التي تولت امر التعليم ، والقضاة القديريين الذين خدموا المبادئ . والحق يقال ان

نابوليون لم يتمكن من تحقيق فكرة اكتساح مصر الا بواسطة القوانين وليس برووس
 الحراب . . . فمناخر القواد يمكن تناسيها اما اعمال القضاة فستظل ماثلة في الذاكرة ومستيق
 اسمائهم ومبادئهم تتردد في فاعات المحاكم ورحبات المدارس الحقوقية . وعلى كل فانه
 لا يجوز لنا القول ان التشريع اللاتيني استحصل على مكانته العليا في مصر بواسطة
 الانظمة الفرنسية لان ذلك التشريع ولد ودرج وعاش في الشرق على نوال
 عدة قرون فهو ليس اجنبيا عن البلاد . ثم ان شعوب البحر المتوسط كانت لها في
 كل ادوار تاريخها مدنيات وشرائع مشتركة برغم اختلاف الجنس واللغة ، يستطيع
 العنصر الاميز والارقي بواسطتها ان يتفوق ويحكم . ومن هنا يمكننا تفسير معنى
 عبارة المعريين التوانين الملائية وتخويرها حسب عقليتهم الشرقية وادراك سبب وجود
 الطابع اللاتيني في الاساليب القضائية وخرق المراعات بتساءل البعض عن ماهية
 نشوء العدالة وارتقاء الحقوق في . . . وربة لعمدنا الحاضر وما هي المؤثرات التي ادخلها عليها
 الحكم الجديد . اما من جهة التشريع فانه لم يدخل حتى الان اقل تخوير على القانون
 المدني العتيق في «الجلد» فهو لا يزال نافذ المفعول . ولا ينقصه سوى قضاة نزيهون
 يحكمون بتوجيه ولاشك ان عدم وجود قضاة نادرين كان سببا لفقدان العدالة في
 العهد البائد وليس التشريع نفسه . وقد بدأ الان عهد التجدد والاصلاح للمحاكم
 ويجب علينا ان نثرث قليلا حتى نمتنع بتاتج التطورات القضائية التي ترمي الى ازالة
 سوء التصرف واتساء الرجال الذين تسكوا به عن مقاعد القضاء واتني اتني في الختام
 ان لا ينحط في المستقبل مستوى العلوم الحقوقية في سورية عما كانت عليه
 ايام المتشرعين العظام من اسلافنا الفيلسوفين وارجو ان يسترجع السوريون سابق
 مجدهم التاريخي ويكونوا كدادة اتصال بين الشرق والغرب ويصبحوا عمالا مخلصين
 لمدينة شعوب البحر المتوسط ويخدموا الحضارة من جديد ضمن حدود العدالة والحق
 ويجب ان لا يسدنا قلة عددينا عن ذلك السبيل لان النهضة المكرية لا تقوم بكثرة
 العدد بل بقيمة كل عمل فردي ولنتذكر دائما هذه الجملة : لا تنظروا لكثرة عددكم
 لكثرة عملكم : انتهت

العقوبة

فصل من كتاب المرجز في الاجتماع من وضع الايماذ الفاضل السيد عارف التكمدي

مفتش العدلية ومدرس علم الاجتماع بدمشق

— اختص مجلة الحقوق بنشره —

لابد للحكومة من قوانين والعقوبة نتيجة لازمة لهذه القوانين ، لا يستغنى عنها في حاله من الحالات . والا كانت القوانين لاسمك لما ولا تأثير . واصبح الامر فوضى وانتهى الى سفك الدماء واستباحة الحرمات . وليس يدل على ذلك مثل القوانين الطبيعية فهي على شرفها وسموها لا تأثير لها الا قليلا ، لانه يعوزها قوة التنفيذ ، والتنفيذ يقوم بالعقوبة .

ولقد تطورت العقوبة بتطور الهيئات الاجتماعية . واختلفت انواعها واشكالها باختلاف الايام . وتبال الاككم الى ان جهل حتى العقوبة لهذه الهيئة الاجتماعية هذه جعلته للحكومة نيابة عنها . وليس علماء الاجتماع على رأى واحد في معنى العقوبة واساسها فينا ترى بعضهم يرون فيها مانعا من الاجرام وزاجرا من الآثام وانه لولاهما لوقع الناس في فوضى لا اراد لما تذهب فيها ارواحهم واموالهم . ترى آخرين ينكرونها جملة ولا يرون - قما فيها الافراد ولا للجماعات . يقول هؤلاء ان الجريمة شر والعقوبة شر . والشر لا يقابل بشر مثله فن اراد الاصلاح الحق فعليه ان يقابل الشر بالخير . (١)

نحن لاننكر ان مقابلة الشر بالخير مبدأ شريف ولكنه مبدأ لا يمكن الجري عليه الا في دائرة محددة . اما ان يكون قاعدة عامة شاملة ، وان تعد شرعية تكلف السلطة العامة ان تجري ايها . فتلك مضاربة يصعب ان يقدف بالانسانية اليها فالناس اخن باموالهم وارواحهم من ان تجعل غرضاً لمثل هذه التجربة ، ما دامت

اخلاق هذا البشر قد رُكبت على الطمع والفساد . ان الامة التي يشعر افرادها ان السلطة فيها قد ضعفت يضطرب فيها حبل الامن ، ويعقب ذلك قتل وحروب تقضي عليها فاذا كان ذلك لمجرد ضعف السلطة لا لزوال العقوبة فما القول لو عرف الناس ان العقوبة زالت بتاتا . وما اظن الذين يرضون لانفسهم بما رضىه (جبراردان) لنفسه بالكثير عديم الامن كان منهم مقتول الساعد ثبت الجنان عزيز العصبية .

ادوار العقوبة وانواعها

قلنا ان العقوبة اختلفت انواعها باختلاف الازمان وتطور الامم لذلك حق علينا ان نجمل هذه الانواع في ادوار ثلاثة :

الدور الاول العقوبة انتقام : كانت العقوبة في بادئ الامر اثرًا من آثار الانتقام وكان الانتقام لاول عهد الحضارة بعد حقًا من الحقوق . ولم يكن هذا الحق شخصيًا بمعنى انه كان ينحصر في المجني عليه بل كان لكل من اقربائه ان يطالب به . وكان عقاب المجرم لاحد له فكان يمكن ان يقع عليه من القصاص اكثر مما يتحمله ذنبه وان لا ينحصر ذلك في نفسه بل يتعداه الى اقربائه وذويه .

الدور الثاني العقوبة قصاص : فلما اتسعت دائرة الحضارة وتهدت الطبائع انكسرت حدة الانتقام ببعض الشيء فاصبحت العقوبة بوقاف الجريمة مثلاً بمثل اي على قدر الذنب كان يكون القصاص .

الدور الثالث العقوبة تأديب واصلاح : ثم ترقى الحضارة واخذ الناس يسرون في طريق الانسانية بما داخل النفوس من معنى الفضيلة وبما ادر كها من روح الرحمة فرأوا ان القتل على اطلاقه وجرح الجارح وقطع يد السارق كان لها ايام وانقضت فتحوط العقوبة الى واسطة يراد بها التأديب والاصلاح .

العقوبة من حيث هي حق : وكما اختلفت انواع العقوبة بتحولها من انتقام الى قصاص فتأديب واصلاح فقد تنوعت اشكالها من حيث صاحب الحق فيها والمطالب بها . وكانت العقوبة قديماً حقاً شخصياً بمعنى انها كانت تنحصر المطالبة بها في المجني عليه او ذوي قرابته فاذا نزل صاحب هذا الحق عن حقه او اصطالح الغريمان على

شيء معلوم يدفعه الجاني أو ذووه ارتأا أو دية للمجنى عليه أو ذويه . امحت الجريمة وسقطت العقوبة اذ لم يبق لها مطالب ولا ولي . واغلب ما كان ذلك في الدورين الاولين يوم كانت العقوبة انتقاماً ثم قصاصاً

العقوبة حق الله : فلما وضعت الشرائع واكثرها لاول عهده ديني او عليه نظرة من الدين عد المجرم مخالفاً لاوامر الله وعدت العقوبة حقاً من حقوق الله لايملك المجني عليه ولا ذووه صلحاً فيها ولا عفواً عنها . (٢)

العقوبة حق عام : ثم ترفت الاوضاع الاجتماعية وتألفت السلطة المنظمة واتسع مبادئها فاصبحت العقوبة عملاً يراد به اصلاح الحالة العامة واستبقاء الحياة الاجتماعية بتأييد النظام العام فخرج العقاب عندئذ عن ان يكون حقاً شخصياً او الهياً الى حق عام واصبح المجرم مسؤولاً عما جنت يداه امام الحياة الاجتماعية وعاد لها الحق في ان تلج عليه تبعة عمله . هذه هي ادوار العقوبات واطوارها ولعلها الادوار الغالبة التي عرفت اكثر الامم لانها ادوار طبيعية ومن هذا يتبين ان مبدأ العقوبة سواء كان حقاً شخصياً ام حقاً الهياً ام حقاً اجتماعياً يجب ان يكون له اساس صحيح يرتكز عليه اساس العقوبة : اذا فحن جعلنا العقوبة تركز على الانتقام فكأننا بنيناها على اساس جائر فالانتقام نزع من نزعات النفس تمليها سورة من سورات الغضب ولا يمكن للحق ان يبنى على اساس من الانتقام لان الانتقام من طبيعته ان يدفع النفوس الى ما لا يتفق مع العدل .

العقوبة والعقد الاجتماعي : وهناك من ينظر الى العقوبة كحق عام انتقل من الفرد الى الجماعة بمعنى ان الرجل رضي ان ياتل عن جزء من حريته ليكون في امانة على ما يبق له منها وتكون الدولة في هذه الحالة نائبة عن المجني عليه في ايفاء عمل شخصي يتعلق به .

اما جان جاك روسو فراه ان المجرمين انفسهم هم الذين نزلوا عن هذا الحق للحياة الاجتماعية ذلك ان الانسان قد رضي بقتل القاتل ولو كان هو اياه خوفاً على نفسه ان تكون عرصة للقتل فالرجل في هذا العقد المزعوم لم يجازف بحياته ولكنه عمل على

صياتها . ولقد نزل هذا الرأي مزاحل القرن الثامن عشر منزل القبول فاجمعوا عليه ثم رجعوا عنه بعد ذلك واهملوه البتة . ويؤخذ على هذا الرأي ما يؤخذ على المبدأ الذي يرتكز عليه اذ الحياة لم يجمع شملها مثل هذا العقد ولا اقوت احكامه وزلت عليها وما هي الا حالة الانسان الطبيعية سبق اليها مكرهاً غير مختار وجرت عليه احكامها من غير مشورة ولا استئذان .

العقوبة حق الدفاع الاجتماعي : بعد ان تهدم الاساس السابق الذي كان وضعه القائلون بالعقد الاجتماعي راح رجال الحقوق والاجتماع ينشدون اساساً آخر يشيدون عليه حق العقوبة فقال بعضهم ان الحياة الاجتماعية جسم له ان يدافع عن نفسه دفاع الانسان عن نفسه فالاعتداء على فرد من الحياة اعتداء على الحياة نفسها ومعاقبة المعتدي دفاع عن هذا الجسم الاجتماعي فاساس العقوبة هو حق الدفاع الاجتماعي . وهذا رأي مردود لان الدفاع انما يكون والحادث يقع ، لا بعد وقوع الحادث وما دامت الحياة الاجتماعية تتدخل بعد ان يقع الفعل فالدفاع اذن غير مشروع . لا مسوغ له وهذا ايضا يرد على القائلين بان حق العقوبة عمل يراد به الدفاع عن البيئة بمنع الاعتداء عليها في المستقبل فالشرع العدل والمنطق الصحيح لا يجوز ان الدفاع عن شيء لم يقع بعد فحق الدفاع حق عارض يكون والجرم يقع ويذهب يذهابه

العقوبة مبنية على الفائدة : اما بنجام فيري حق العقوبة بما فيها من الفائدة فالمحرم عدو للانسان فلا تكبراذا لم يعتد برأيه فيما هو منزل عليه من العقوبة فاذا كان بنجام يريد الفائدة التي اشار اليها . الفائدة المادية وراحة السواد الاعظم من الناس فرأيه مضطرب لا يثبت على التمهيص . اذ لا بد للعقوبة من ان تحرم الحياة الاجتماعية الايدي العاملة وسواء كان هذا الحرمان ابدياً ام الى اجل فليس من وراء ذلك نفع مادي للحياة الاجتماعية اما اذا كان يريد فائدة النظام الاجتماعي وهو الاظهر فرأيه هذا على ما فيه من صواب يؤتي من جانبيين اولهما انه توسع في التعبير والثاني وهو الاعم انه وضع قاعدة مطلقة يصعب ان تبين حدودها ومجال تطبيقها ولا سيما ان الرجل يريد ان يكون الم العقوبة والم الجريمة كفتي ميزان لا يزيد احدهما عن الآخر وهذا

شيء يستحيل على ماسئته فيما يلي :

العقوبة تكثير من الخير تكفير عن الشر : هذا رأي (كانت) فهو يجعل العقوبة مرتكزة على وجوب التكثير من الخير والتكفير عن الشر وهو من حيث هو رأي يورده الوجدان الصحيح ويقره العدل المطلق اللذان يقضيان بالعقوبة والمثوبة وهو مشروع من حيث ان معاقبة الجاني امر يوجبه العقل . اما ان يبنى حق العقوبة على التكفير فهو مردود لان الملطة في هذه الحالة لا شان لها فليس لها اذن ان تتحكم في امور لم تمس كيانها ولا حقوق من هي مفوضة بالدفاع عنهم . دع انه يستحيل على الانسان شارعا كان ام حاكما ان يقدر للجريمة العقاب الذي تستحقه تقديرا صحيحا عادلا لا يزيد ولا ينقص . ولم يخف هذا الامر على اصحاب الاراء المختارة لذلك جمعوا بين رأيي (كانت) (وبنتم) واخرجوا منها رأيا وسطا قال به جماعة من اصحاب الرأي وهو ان اساس العقوبة يركز على شيئين هما العدل والفائدة . ولقد تخيل اورتولان القاتوني الفرنسي المشهور هذا الحوار بين المجرم والسلطة الاجتماعية التي تعاقبه .

المجرم — لم تعاقبني

السلطة — اعاقبك على ما اكتشبت يدك

المجرم — وماذا يعنيك متي ومن ذا الذي افامك حكما ومنفذا .

قال اورتولان وهل تعجبه السلطة عندئذ الا بقولها ان هذا مما يتعلق به حق بقاء فيكون حق العقوبة مبنيا على اساسين الاستحقاق وحق البقاء . فحق البقاء يفسح للسلطة مجال التدخل بما لا يتناول ضرره الآخرين . والاستحقاق يمنع الجاني ان يشكو ضياع حقه وان ينهم السلطة بانها تعمل على بقائها بما فيه ضرره ما دام هو الذي اساء الى نفسه بارتكابه جريمة استحق عليها العقاب وهذا رأي صواب لا يرد عليه الا بعض ما ورد على الرأي السابق من انه يستحيل ان تحدد العقوبة تحديدا دقيقا عادلا وفاقا للجريمة

يقول (روني) احد كبار ساسة الطليان ومن اتباع مذهب الاراء المختارة ان العقوبة من جاوزت نصابها المحدود مجاوزة لها كانت صغيرة فقد خرجت عن دائرة

العدل ووقعت في مضطرب الفائدة وبذلك نرجع الى ما هربنا منه . وبما لا بد من تكوانه مرة اخرى ان الشارع واقاضي . لا يستطيعان ان يجعلوا العقوبة وفاق الجريمة حتي ولا على وجه التقريب . لان ثمة اشياء لا يمكن ان توضع في كفة الموازنة بين الجرم والعقاب كمثل ما يدخل الجرم من الخوف والعذاب وتبكيتم الضمير قبل الحكم عليه وما ياله بعده من الحزن والالام . هذا ما يجعل هذا الرأي على ما فيه من الصواب قلنا مردودا .

اساس العقوبة حق البقاء : وهناك رأي اجمع الكثيرون على انه « مؤسس على العقل والعدل وموافق للتجربة وقد بالغ في تأييده كثير (فوستان هالي) وهو ان العقوبة اساسها حق البقاء والهيئة الاجتماعية شخص معنوي مشترك فله حق البقاء لذلك وجب ان يراعى ويحفظ به كما يراعى الشخص الفرد ويحفظ به . فحق البقاء هو الاساس الذي اجمعوا اخيراً على ان ينو عليه حق العقوبة فوجود الهيئة الاجتماعية يقضي بوجود الجاء وهو شرط في بقائها ونتيجة مباشرة الواجب الملقى عليها بوجوب الاحتفاظ بنفسها وهذا واضح لا يحتاج الى تعليل . فمادام البقاء مشروعاً فالجزاء مشروع ايضاً . ولعل بعضهم يلبس عليهم هذا الرأي بالرأي السابق ويرون الاختلاف بينها باللفظ . وليس الامر كذلك اذا العقوبة هناك مبنية على اساس مشترك من العدل والفائدة او الاستحقاق والبقاء والعدل بل الاستحقاق الذي يتطلب العدل لا يسيل الى تقديره تقديرًا صحيحاً على ما قد نأمتى كان احد جزئي الاساس واهياً . فقد استحال ان يكون البناء وطيداً . اما هنا فالاساس واحد هو حق بقاء الهيئة الاجتماعية . والعدل ليس سوى حد من حدوده وشئان ما بين الاساس والحد .

يؤيد ذلك ان السلطة الاجتماعية اذا ارادت ان تعرف ما يتطلبه العدل المطلق والتكفير الحق من العقوبة لتعثر غالباً بالفضل ولشل عمل الحكومة اذ كيف يعرف في الزلات (القباحات) ان هذه العقوبة هي وفاق هذه الجريمة مثلاً بمثل مادام القصد في بعض هذه الجرائم مفقود والنية معدومة . ولو ان الشارع وضع عقاباً صارماً لعمل تافه فالرأي العام ينفر من ذلك وبأباه لانه كما يعرف ان العقاب ضروري لبقاء الهيئة الاجتماعية

به يريدُه مَحْصُوراً في حدود معينة مقبولة . لذلك نرى ان العقوبات الوحشية الصارمة
يتب عليها الرأي العام على تولي الايام .

« ١ » في جملة اصحاب هذا الرأي (اميل جرادان) وهو من زعماء الكتاب الاجتماعيين
وضع مصنفنا قال انه ثمة عشرين سنة قضاها في الدرس والتدقيق والاستقراء
فيه ان الناس واهمون فيما يذهبون اليه من امر العقوبة وانه اذا كان الغرض
جزاء حفظ الحياة الاجتماعية فانخطر عليها مما يجيشه من الجيوش وتعدده من العدل
سبل الحرب والفتنح . وما يجره هذان من الظلم والاستبداد هو اشد هولاً واكثر
سوءاً من لص يخاف على الاموال من يده او قاتل يخشى على الانفس من خنجره .
يرى ان الشر لا يدفع بمثله وان على الهيئات الاجتماعية اذا شاءت حقيقة ان
الشر ان تقضي عليه في مهده بل تجتنبه من جرثومته وذلك بان تعدله ما تستطيع
قوة انسانية شريفة . وانه راض ان تنبذ الاصول الحاضرة وان يتولى هو امر
والحفاظة عليها وهو يعتقد ان تعدله عليه فطنته يجعده في منجى من القتل والسرقة
ول ان الناس اذا عملوا على تحسين الحالة من غير بطء ولا احجام استغنوا عن العقوبة
والاجترام انما يحيط بالحياة الاجتماعية لانها هيئة فاسدة البيثة يجب اصلاحها او
بلها . الى ان يقول : ان مقاتلة الشر بمثله ليس بمائع له . ولكنه متابعة وتبرير
س من سلاح هو امضى في مقاتله الشر بل لعله السلاح الذي يقتضي عليه من
لته بالخير ولو ان الناس اتبعوا الآية الانجيلية القائلة . احسن الى من اساء اليك .
وانهم اتبعوا هذه الآية الكريمة لانشاءوا حياة صالحة فليت هذا العالم الطالح رأسا
بحي ثقب . ولا اقول فقط ان العقوبة في شكلها هذا عمل غير مفيد بل اقول ايضا
انها غير مشروعة وانها ليست شئني اختلاس اجتماعي .

« ٢ » في التصحيتين عن عائشة : ان فريشا اهتمهم شأن الخزومية التي سرقت فقالوا
س يتكلم فيها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فليل ومن يجتري عليه الا اسامة
بن زيد فقال يا اسامة انت شفع في حد من حدود الله ؟ انما هلك بنو اسرائيل انهم
كانوا اذا سرق منهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحدود

والذى نقس محمد يده، لو ان فاطمه بنت محمد مرقّت لقطعت يدها . وكان صفوان بن امية قائماً على رداء له فجاءه لص فسرقة فاتي به الرسول فامر بقطعه . فقال يا رسول الله اعلى ردائي تقطعه ! اني اهبه ؛ قال فهلا قبل ان تأتي .

❀ انتهت ❀

قانون المطلقات

اتسع نطاق دعاوي الطلاق في البلاد الانكليزية حتى ضاق القضاء بها ذرعاً فارتأت المحكمة العليا اخيراً - من قانون دعته قانون طلاق الفقيرات وذلك وفقاً لما اشارت به لجنة قضائية مشكلة برئاسة القاضي لوينس . اما الغاية منه فهي تقديم المساعدة المادية للنساء اللواتي لا يستطعن اقامة الدعوى على ازواجهن لضيق ذات يدهن . وقد تراكت دعاوي الطلاق في الآونة الاخيرة في المملكة البر يطانية بشكل يسترعي النظر وبلغ مجموع ما يتعلق بالفقيرات منها منذ ١٩١٤ الى ١٩٢١

دعوى	
١١٣	مرفوعة لمحكمة الاستئناف
١٣١٩	تشانسري
٢٤٣٦	جلالة الملك
٢٢٩٦٧	الطلاق
٢٦٨٣٥	الجملة

ويبلغ معدل ما صرفته وزارة المالية من قبيل المساعدة في هذا السبيل ثلاثة آلاف جنيه انكليزي سنوياً في تسعة عشر مدينة فقط . وكان من المعتاد سماع دعاوي الطلاق في المحاكم الجزائية بعد ان يوكل الزوج والزوجه المحامين عنهما ويسجلان التوكيل في دائرة مدينة لوندريه . ويؤخذ من احصاء اخبر ان الحرب العامة انتجت في سنة ١٩١٩ سبعة الاف دعوى طلاق وانه فصل في خلال احدى عشر شهراً بالفين وستماية واربعة وثلاثين قضية

قضية مصرية امام محكمة طيبة

اثر قوانين قدماء المصريين في القوانين الحديثة

يتكرر العالم فضل مصر على القوانين المستعملة في اوربا والتي استمد منها القانون المصري الحديث وقوانين الدول الاخرى احكامها ويقولون انها من تراث الرومانيين . ان القانون الروماني تكون من نفسه مستقلا بذاته وان الرومان هم الذين احدثوا اعدده اوجدوا اصوله ومبادئه ولكن المباحث العلمية الحديثة قد دلت بافصح بيان واجلى برهان بان القوانين الرومانية المعتبرة اساسا بني عليها القوانين المستعملة الان ترجع الى تلك القوانين التي وضعها قدماء المصريين ويرجع الفضل في هذا البحث الى علماء الالمان الذين اوقفوا حيائهم على دراسة القوانين عند الامم القديمة عامة وعند قدماء المصريين خاصة وحقيقة المنابع التي استقت القوانين الحديثة منها مبادئها .

كانت القوانين المصرية في دورها الاول اي من عهد (ميناء) الى عهد (بوخوريوس) تدي حكم مصر في عهد الاسرة الرابعة والعشرين « القرن الثامن قبل الميلاد » ذات صبغة دينية مشبعة بروح العدل ومكارم الاخلاق . فكان الشعب المصري مقسما الى طبقات على رأسها الاسرة المالكة وهذه الطبقات هي الامراء والكهنة والجنود المزارعون والصناع ثم العبيد وكانت هنالك سجلات تقيد فيها اسماء الافراد ويان نواع اعمالهم والجهات التي ينتمون اليها حتي لا يحصر الاهالي جل اهتمامهم في جهة دون اخرى وهذا النظام المبني على تقسيم العمل وارتباط الانسان بمحل نشاته ومهنة امرته كالانسجام العقيد الاجتماعي وتماسك افراد الامة ورقيا اجتماعيا واقتصاديا وفيها وضامنا لتوزيع الفلاحين على الاراضي الزراعية . وكانت كل طبقة من طبقات الامة عبارة عن مجموع اسرات وعلى رأس كل اسرة ربها وله سلطة واسعة على اولاده

من مظاهر توارث الحرف غير ان ذلك لم يمنع الاولاد من ان يكون لهم مال خاص بهم وكان ابن الجارية الموزوق لها من سيدها يعتبر ولدا شرعياً . ويكون محرراً اي ان الابن في حالة الزواج الغير الشرعي ينسب الى ابيه لا الى امه ويتصف بصفة الاب اما الزواج فكان على نوعين زواج مدني يتم بطريق اشترى بالمساومة كالزواج الروماني المسمى « كومتيس » وزواج ديني يعقد على يد احد الكهنة بالمعابد ويقابله عند الرومان الزواج بواسطة وكانت الصلات الزوجية متينة ، دينية على الاحترام والحب المتبادلين ويندب عند الاسرة الثانية عشرة كان للزوجة حرية التصرف في اموالها وكان تعدد الزوجات مباحا وكان المتبع بين الزوجين في علاقتهم المالية احترام الشروط المتفق عليها بعقد الزواج ولا يخرج نظام تلك العلاقة عن حال من ثلاثة . (١) الاتفاق على فصل مال كل منهما عن مال الاخر وفي هذه الحلة يجوز للزوجة التصرف في ماله بدون اجازة زوجها وهي كما تنص الشريعة الاسلامية (٢) الاتفاق على تخصيص بعض او كل مال الزوجة للمساعدة على معيشة الاسرة وفي هذه الحالة يكون للزوج حق الانتفاع باموال الزوجة وعليه ردها اذا انفصل الزوجان وهي (كاللوتا) المستعملة عند الرومان قديما والتي لا زالت مستعملة في اوروبا (٣) الاتفاق على جعل المال شركة بينهما وفي هذه الحالة تتبع معها احكام الشركة وهي كما ينص عنها القانون الفرنسي بان مال الزوجة يندمج في مال الزوج ويصبح المال مشاعا بينهما بمجرد عقد الزواج وكانت نفقة الام واجبة على ابنها ونفقة الوالد واجبة على ابنته ونفقة الزوجة واجبة على زوجها اما نظام الملكية العقارية في يتفق العلماء على حقيقتها فيما بين العصور الاولى وعهد الاسرة السادسة عشر لان الادلة التاريخية التي عثر عليها للان ليست واضحة وضوحاً جليلاً ، ويزي الاستاذ (ريفيو) ان مصر كانت مقسمة الى ولايات صغيرة تشبه المديريات يحكمها امراء وكانت الاراضي ملكاً لفرعون يقطعها لهم لذلك سمي هذا العهد بعهد الاقطاعات وكانت الرعية موزعة على الارض توزيعاً محكماً حتي يتيسر زراعتها واستثمارها بطريقة منظمة وكان المحصول يسلم لحزبة الملك بعد سد حاجات المزارعين لعلهم يبيعونها بالجملة . السادسة عشر فقد ورد بالتوراة في قصة يوسف ان ملكية الاراضي

الى فرعون بسبب ما حصل من القحط الشديد في البلاد المصرية وما يجاورها
 ان الاهالي يزرعون الاراضي ويدفعون خمس المحصول الى خزينة الملك اما الكهنة
 احتفظوا بملكية اراضيهم وفي عهد الاسرة الثامنة عشر ضعفت سلطة الملك وقوي
 به الكهنة واعلنت ملكية الاراضي في مصر العليا للمعبود (امون) اما في مصر السفلي
 في الحال على ما كان عليه وكان الفلاحون يزرعون الاراضي ولم يكن لهم من الحقوق
 سوى حق الاستعمال وحق الاستثمار ولما كانت العناصر المكونة لحق الملكية هي حق
 استعمال وحق الاستثمار وحق التصرف يتبين انه حتي ذلك العهد لم تعرف في مصر
 ملكية الفردية العقارية .

اما في التعهدات فلاصطباغ هذا الدور بالصيغة الدينية كانت تهيمن يضر
 من المتعهد للمتعهد له بانه سيؤدي اليه ما اتفقا عليه وكانت صيغة العقد شفوية
 يشترط حضور عدد من الشهود . وقد نقل الرومان عن مصر طريقة التعاقد على
 ما الوجه . وفي عهد رمسيس الثاني اتسع نطاق المعاملات وازدهرت المعاهدات مع
 بلاد الاجنبية وسمح لرعاياها بالدخول في البلاد وظهر لذلك الدليل الكتابي لاثبات
 العقود . ولما جاء الملك بوخوريس الذي به يتبدى الدور الثاني للقوانين المصرية
 خرج القانون من دائرته الدينية والبسه ثوباً مدنياً يتفق مع الرقي والحياة العملية .
 تدخل التعديلات الآتية على احكام الاحوال الشخصية (١) منح رب الاسرة سلطة
 واسعة على جميع افرادها فكانوا مثلاً ملزمين بالوفاء بالتعهدات التي يتعهد هو بها (٢)
 زال عن عقود الزواج الصبغة الدينية وجعله مدنياً فقط واكتفى برضاء الطرفين
 كبقية العقود (٣) اعترف للمرأة بحقوق كثيرة كحق الرهن العام على جميع اموال
 زوجها ضماناً لما لها عليه من الحقوق .

اما نظام الملكية العقارية فادخل الملك بوخوريس عليها نظاماً جديداً ومن
 قانونه المعروف بقانون العقود وحق امنية الامة بتقرير حق الافراد والاعتراف لهم
 بحرية التصرف بعقود عرفية اي انه كان مؤيداً لحق الملكية الفردية العقارية
 واعترف بها رسمياً الملك امازيس (الاسرة السادسة والعشرين) ومن بين اوراق

البردسے التي عثر عليها عقود اجارات اراضي زراعية بين الافراد ترجع
هذا العهد .

ولم يقتصر اصلاح بوخوريوس التشريعي على ذلك بل تناول ايضا التمهدات
نخص بالذكر منها ما يأتي (١) قرر مبدأ التعاقد بالكتابة فلا يجوز اثبات مدعي
شأ عن عقد الا بالكتابة او الاقرار (٢) حدد الفوائد (٣) حرم اكراه المدين الجثم في
وقصر التنفيذ على اموال المدين . وقد انتشرت في هذا الدور عقود البيع والشراء
والاجار والاعارة والقرض وكانت كلها في غابة الاحكام . وفي الدور الثالث الذي
يتندي من عهد الاسرة الثانية والعشرين امر الملك (تعبريت) بتكوين لجنة لتنقح
القوانين المعمول بها وادخل التعديلات الانية (١) - ريان الفوائد من يوم حلو
ميعاد الدفع (٢) الاعتراف بعقد الرهن .

يتبين من هذه الجولة التاريخية ان قدماء المصريين عنوا بالقوانين عناية كبر
تتفق مع مدنياتهم وحضارتهم حتى قال عنها (دبودور) الصقلي انها كانت جدي
بالاعجاب . واعجب بها العالم فعلا وبمقارنة قانون الاثنتي عشرة لوحة الذي هو اساس
القوانين الرومانية نجد تشابها عظيما بينه وبين قانون (امازيس) وليس هذا التشابه
الصدفة اذ من المعلوم ان رسل رومه الذين نزحوا الى البلاد اليونانية بغية تحضير قانون
الاثنتي عشرة لوحة اخذوا كثيرا من قانون (سولون) المستقى من قانون (بوخوريوس)
وكان قانون (امازيس) معروفا ايضا في بلاد اليونان . اما فيما يختص بالرافعات
فالاجراءات كانت في الغالب تحريرية وكانت الطلبات تعرض في مذكرات ولكن
من طرفي الخصوم الحق في الرد عليها وبلي ذلك تداول القضاة ثم نطق الرئيس بالحكم
واني اورد على سبيل المثال ملخص دعوى نظرت بالمحكمة الكبرى بمدينة طيبة في
ديسمبر سنة ١١٧ قبل المسيح (كتاب الاثر الجليل لاحمد بك نجيب ص ١١٣)
تقدمت هذه الدعوى الى محكمة طيبة عاصمة المملكة المشمولة برئاسة (هيركلين)
حكمادار الخفر وحاكم قسم الضواحي ورئيس جباة الاموال بالتقسم المذكور وقعه كل
من (بوليمون هيركلين) الجباز (وايولينوس هوموجين) بمعية الملك (وبامكرات)

صابط من الدرجة الثانية وبانكسوس من لاسين . مع هذه المحاكمة المذكورة .
 الموضوع : انه في يوم ٢٢ هاتور سنة ٢٤ من حكم ... من جانب ... من
 ان بطيموس قومندان نقطة امبو الحربية خصمه الم ...
 ضريه ومعه فلان وفلان اح ... جميع ...
 المحكمة لان المذكور اعتصب مبره الكائن بمدينة ...
 وبعد ما سكنه في غيبته الى الخروج منه ون ...
 ليحضور امام المحكمة الاخرى لاجل ...
 عليه كان يستعمل المراوغة والحيل كما ان المدعي كان ...
 جل وظيفته الى ان نظرت اخيراً هذه المحاكمة ...
 هو المذكور في عمودين ونصف من اورقة ...
 بر له مسكاً مطلقاً يتأذى . ويتعمد ...
 وكان كل واحد منهما يدهن بالاوراق و ...
 نيكه المنزل متمسكاً بنصوص ...
 ناء المرافعة على بعض المواضع اتى فيها على ...
 القضاة ومالهم من شرف الوظيفة

ثم صدر الحكم في العامود التاسع من اورقة المذكورة برفض دعوى المدعي
 ليوناني واحقية هوروس بالمنزل نظير وضع اليد المدة القانونية . وبقرينة سير هذه الدعوى
 والمرافعة فيها بدعوى اليوم يتبين ان قانون المرافعات المصري القديم هو جارئ
 العمل به الى اليوم في جميع ممالك العالم المتحدثة . وان ذلك ...
 يسجل لمصر . فوزي بوسوم : مجلة القديم

المدافعة المشروعة

(معرفة)

للمدافعة المشروعة أهمية كبرى من واجب رجل مدافعة تنهضها وإن كان في الظاهر يسيرة لأنه من مبادئها ولا سيما في المدافعة إلا في اجتماع أخلاق الآتية : الدفاع عن النفس أو عن الغير ، ضرورة الاعتداء ، وتنوع الاعتداء ، مشروع .

الدفاع — ان حق الدفاع يستلزم وقوع الاعتداء سبباً على أحد رجال الجماعة أو على غيره وسكانها ، ان باب الدفاع واجب وليس الكف : فوجب جميعها مدافعة ، وكونه واجباً لا يمكن أن يكون في اجتماع لوائح : ١ - إلى الموت بل يجب ان يكون الاعتداء يهدد بقطع عضو أو تنوع خطره ، يندفع إلى الابل من غير تردد ، فإلا في روائح التجربة الأولى : ٢ - مثلاً تكون ناضجة ، ضرورة الجملة — يجب ان يكون الاعتداء صاعداً ويزول ، الدفاع المشروع حال زواله وعلية يجب اعادة في دفاعه ، والقوة اذا كان لا اله الا بها ، وهنا تسأل هل يجوز لرجل ضابط ان يركب اذا كان في طائفة ركاباً ، لان حرب المدافعين عن الواجب يحدث في الجملة أثراً واضحاً ويظهر بالمدافعة ان حق طلب المونة والمجدة — ان هذا لا ينافي مع لائحة لا ينفذ العتدي ، الاعتداء الغير مشروع — كل اعتداء يقع على مدافع مدافعة يجب غير مشروع ولو كان صادراً عن شخص مدعوه لانه ، وفوق لادوار المدافعة ، وفورون يتخذ احكام القوانين فكل مقاومة يقابل بها تعتبر مدافعة وتكون لائحات بل تحسب تمرداً ويعاقب فاعليها بموجب المادة ٢٠٠ من قانون جزاءات فرنساوي ، وعلى رجال الطائفة إعلان صفتهم الرسمية اذا كانوا مرتدين لباساً آخر دعى لكل التباس ، تحديد

الصلاحية — اذا دفع احدهم الترضي او ضربه حراً خفيفاً فلا يجوز له الانتباه
السلح و يجب عليه ان لا يزعج — صلاحية المدافعة لا تكون مشروعة
الا عند اقتضاها وعلى الترضي ان يذل في وسعه كدح جماع المعتدي اما اذا
مثل واستمر الترضي ينال عليه ضرب فيكون قد عرّض نفسه للجزاء ونحط
بحدود المدافعة المشروعة الى طريقة القهر والاحبار

يظن كثيرون من رجال القضاة ان هذه الصلاحية في اطلاق العيارات النارية
على المجرمين القارين بعد اندرعة ودعوتهم لوقوف — نعم انه يجوز لهم ذلك غير
ان العمل لا يبرر من محاذير حمة وحيد مشرع ان يعدل عن هذا الامر لئلا تصيب
عياراته احد المارة الا بربا اوية له خارجة من فيقتل او يجرح ويستفيد المطارد من
حق المدافعة المشروعة — فهمة شرطي ذنقه صرعى لقاء القبض على المجرم القار
بالمطاردة والاستنجد .

انغالمت التي يجوز فيها الدفع المشروع — يجوز للدفع المشروع في منع تسلق
الحواجز وهذه جذران مدح ليمت في الامكان الموية والحال الملاصقة للبيوت
وفي مقاومة المصوص اذ من يتهمون تسلسل من ساطة او اي شخص
من الناس احد المصوص اذاء تسلسل جرحه جرحه ريدة او باباً فالقاتل
يستفيد ايضاً من حق المدافعة المشروعة — كذلك يستفيد ايضاً من هذا الحق الذين يقتنون
الاشقياء المساجين حين تعرضهم قسراً مسرور وسرقتهم محزنة .

التحريك — نزول المسؤولية التي تسوجب اعتد وجود بواعث المدافعة
المشروعة اما التحريك فهو من الامور — من تحض درجة العقاب ويستند
اليه رجال الضابطة في ضرف عابدة . وتحريك ينعث عن الضرب العنيف
والقهر المستدد وعن تسلق حواجز بيوت — وان كان المدة بها وفي مثل هذه
الحالة لا يصح الدفاع اذ ينفى الى اخرج و قتل كشي اخل في لدفاع المشروع
ولما كان التحريك يهيج غضب المجرم ويستدع حربه فتتقوى وقوع اخرج او القتل
الناجم عنه حين ظهور غضب المجرم قد ان يفسح المجال للتفكير لكي يستفيد من

الاعذار الخفيفة . ما التحريك الناتج عن القهر العنيف فيقتضي فيه اجتماع اربعة
 شروط هي : استروحي الاستفادة من الاعذار الخفيفة وهي : وجود قهر طبيعي . وقوعه
 على احد الاشخاص . وان يكون غنيماً وان يكون غير مشروع . اما اذا قتل شرطي
 - او جرح - اثناء تسلفه حائط او كسره باباً لمسكن مأهول فانه يستفيد من العذر
 المنصوص عليه في المادة ٣٢٢ من قانون الجزاء الافرنسي

المحتالون

يتألف المحتالون من عدة فئات في التواريخ المزدهجة في مقترقات الطرق والمقاهي والمحلات
 العامة وهم يبيعون بضائع مزيفة وحواتم برافة يعرضونها على السذج من الناس بحجة
 انها من اقدم الارباب مرصعة بالماس والياقوت والحقيقة انها مصنوعة من معدن
 اصفر دنيء ثم يبرقونها من زخات معدنية وقد لا تساوي دزينة الخواتم منها
 بضعة فرنكات بل لا يرونها فانهم يمدعون بها البسطاء من الناس ويبيعونها
 لهم من جملة دزينة كونها باعاً كريماً . ويختلف اثمان بيعها باختلاف عقلية
 الاتعمام من جهة والبيع من جهة فذا كان الفلاحون اكثر الناس غباوة وجهاً فانهم
 يطلبون بضاعة من على حاتم يساهي الالة فرنكات مثلاً . ويكون اصحاب هذه المهنة
 عدة من الاحرار ذرية ثمة رواج بساعتهم على مهارتهم في العرض وهم يتخذون
 لهم مواعيد في ساعات معينة لا يذرية كجهة سان لازار في باريز ويطلبون في بادئ
 الامر مائة - مائة دزينة . اعطائهم يتدرجون بالهبط الى القدر المتناسب مع
 سذاجة المشتري

اما المحتالون المزينة فتصنع في احد معامل مدينة ليسك في المانيا من معدن
 اصفر دنيء ولا تساوي من المزينة بضعة فرنكات فيبيع المحتالون الواحدة منها بما
 لا يقر عن حاتم من فرنكا . ومن جملة ما يمتثلون به على المشتري دعواهم بان
 السب في هذا العرض هو البلاس . ثعها الاصلي واحتياجه التبدل للدرهم .

متى يعفى الانسان من الجزاء

يعتبر الانسان الذي يصل الى سن التمييز دون ان يملك ارادته واختياره .
وفقد ان التمييز في الاشخاص لا يكون بنسبة واحدة بل منهم من يفقد بعضه
من يفقده تماما ولذلك اصطلح الجزائيون على لفظة الاعتلال لانها اعم من
الجنون والقانون الجزائي الالماني يقول « اذا تحقق ان الشخص ارتكب الفعل
لا وعي او كان بحالة عقلية مانعة لنفاذ الارادة والاختيار ففعله يستلزم العقاب »
في قانوني الجزاء الهولندي والروسي ان الاشخاص الذين لا يحاسبون ولا يجازون
اعمال التي يرتكبونها هم من اختلفت نواهم العقلية او كانت غير كافية ونص
جزاء الافرسي ان الاعمال التي تقع في حالة الجنون لا تعد جرماً . وقالت المادة
في قانون الجزاء العثماني اذا ثبت ان المجرم كان حين ايقاع الجرم في حالة الجنون
من المجازاة القانونية . وفقد ان التمييز او اعتلال الدماغ اما ان يكون منذ
ذ او مستجدا وهذا ينشأ عن وجود نقص في تلافيف الدماغ او عن تغير انساجه
ضعف بطراً على الملكات العقلية . فاللأمة هي نتيجة خلل في تشكيل الدماغ
فيها ان تكون وراثية عن اب اصاب بمرض عصبي او من شرب الخمر .
تتوقف الملكات العقلية عن النمو بعد الالادة قبلها . والطفل الذي يولد ابلاً
ر تغيير عيوس على عيوس . يرتكب الاشخاص المعلومون الجرائم بدون مسؤولية
يز و تكون جرائمهم على نسبة منهم و امر ضمه ويندر ان يقدموا على جريمة القتل
تلكهم سوردة الغضب والمهاون بالامر ضر لدمعيا الوراثية من دأبهم التخريب
صفاتهم الغدر الكذب والتزوير والاجراء . ويتعدى البعض منهم على الاعراض
عن قواعد الاخلاق والعرف المتبع ويوقع الحرائق . ويكثر وقوع القتل التعدي
من المصابين بالمتخوليا . والمستمرن يرتكبون السرقات . وهناك عال تجعل الانسان في
حالة لا يعي معها ما يفعله كالصمم والبكم والسير في النوم والسكر
وليكي يعفى الانسان من الجزاء الذي يفرضه القانون يكفي ان تكون ملكة العقلية

معطلة حين وقوع الجرم بغض النظر عما اذا كان العجز الدماغي قديماً او حادثاً لانه
يترتب على دائرة التحقيق عندما يدعي المجرم انه معطل حالته الى الاطباء الاختصاصيين
حتى ولو رأت قوله منسجماً وفعله منتظماً لان للاعتلال الدماغي اشارات ودلائل -
يعجز عن تشخيصها امهر الاطباء فكم بالحري الحكماء .

وتعتبر قوانين بعض الدول الابلم والاصم بمكافة الصغار . اما السائر في
فلابو آخذ اصلاً . والسكر هو تسمم الدماغ بالمواد الكحولية ويكون تأثيره
يدريجيّاً ثم ينتهي بتعطيله تماماً . ولقد اختلف على الجزاء سيفه مؤاخذة السكران
ومبلغ المسؤولية التي تقع عليهم فذهب البعض منهم الى ضرورة اعتبارهم مسئولين
ولو كانوا في حالة غيبوبة تامة . وبوجد اناس يتعاضون الشروب لكي تحصل
الجزاء الكافية لارتكاب الاجرام التي يتصوروها ويصمموا عليها فهو لا يحكم
من يسعون لتهيئة السلاح وغير ذلك من وسائل الجرم لانه اذا كان الفاعل قد ارتكب
جرماً وهو بحالة الغيبوبة لكان سعيه عن باله قصده الاساسي غير ان تنفيذه
بدل على ان الفكر آخذ مأخذه فيه . لذلك فان الحكم في مثل هذه الحالة بمدمومة
الفاعل غير مصيب . اما اذا ثبت ان السكر قد عطل جميع الملكات
تماماً ولم يسبق للجاني تعاطيه الحمر بقصد الاجرام عندئذ لا يؤخذ على فعله
ارتكب السكران بعض الاجرام والاعتداءات عن غير قصد وبدون ان يحس
للامر وكانت ملكاتهم العقلية معطلة فان من الواجب مراعاتهم حتى يتمسكوا
بالتحفظ فلا يفرضون ولا يقصرون ويوجد في قانون الجزاء امثلة كثيرة على ذلك
والحكومات تتخذ عادة جميع التدابير الاحتياطية ضد السمات الناتجة عن تعاطي
المسكر وتناول الخشيش والافيون وغيره وقد اختلف علماء الحقوق في الحكم
بالافعال الناتجة عن الغضب الحدة ودرجة تأثيرها في المسؤولية الجزائية اما الق
فتتخذها مداراً للتخفيف اذا كانت مستندة الى سبب اخلاقي اذ ان القتل والجرح
يقع من زوج على زوجته والتهور الذي يصدر عنه عندما يراها ترتكب الفحشاء مع
الغضب بعد غير مستلزم للجزاء مطلقاً بموجب المادة ١٨٨ من قانون الجزاء . وارتكاب القس
والجرح والضرب موجب للمعذرة اذا وقع بحالة المقابلة .

استماع القضاة

للدعاوى الجزائية

مادي عامة

(تعريب الحقوق)

إذا أردت أن تحمّ بالعدل فتبين أولاً : هذه هي القاعدة الأساسية التي ينبغي أن يتمشى عليها كل قاضي في الخصومات المعروضة عليه ، وفسر المتشروعات التي يقولهم بضرورة اطلاع الشخصي على جميع مسببات وتحقيقات وحيثيات القضية . ينبغي قراره عليها . واشترضوا أن يكون هذا الاطلاع قانونياً أي مستمداً من اجبة ضمن النص والشكل المحددين من الشريعة . أما في الدعاوى الجنائية لا يجوز لقاضي الاسترشاد بضبط الدعوى لأن القانون يتطلب منه الظور والاستماع عنه لاقوال الشهود في اجلسة العامة حيث يكون الحكم برمته في القضية تابعاً لاثاث لتي تنتاب القاضي حين الرواية والسمع . ثم أن العدالة تتطلب من القضاة الذين شتركوا باصدار الحكم في قضية ماحضور جميع جلاتها وتقهم المرافعة والاخذ والرد مضافاً عن أن المبادئ الأولية للعقوق الطبيعية لا تجيز الحكم على احدي الا اذا استمع قضائه لظلامته ولاقوال شهوده . وقد نصت القوانين الفرنسية القديمة على ضرورة الاهتمام بمبدأ سماع القضاة للدعوى وشددت في ذلك وبالاخص فيما يتعلق بالدعاوى الجزائية . ونضمن قانون التحقيقات الجنائية الفرنسي الموضوع سنة ١٨٠٨ وهو الذي نسج القانون العثماني على منواله مبدأ المرافعة الشفاهية في القضايا الجنائية لان التحقيقات والمرافعات هي من الاعمية بمكان . وتوضح المرافعة الشفاهية المقررة في هذا القانون امرين :

اولاً : الزام الشهود والخبراء بالنطق الشفاهي امام القضاة

ثانياً : ضرورة تقدير القضاة لاسباب الثبوتية المرئية والمسموعة في الجلسة نفسها بحضور

الخصمين وتحت مراقبة الطرفين ذوات المصلحة .

ومما هو حري بالاهتمام تكلم الشهود والخبراء الذين يؤمنون بهم إلى ساحة المحكمة بدعوى
 جمهوري ومناقشة الاثباتات شفاهيا بحضور ذوي الشأن والمستمعين من الجمهور .
 فالتكلم الشفاهي هو اذن بمثابة نتيجة محتمة للمناقشة العلنية . ويقتضي ان تعرف
 جميع الاسباب الثبوتية على القاضي بلا اقل واسطة فيبتدأ هو تقدير هذه الاسباب بدعوى
 بعد ان يكون قد رأى وسمع ولا يجوز له اعطاء الحكم القطعي واقتناع ضميره
 بمساعدة الاثباتات التي تمت امامه . يجب ان لا ينظر في المناقشة الشفاهية الى التماس
 الخاص الذي تكيف بحسبه الوجيهات الاتهامية والدعائية فقط بل الى حالة الخصم
 والشهود انفسهم اثناء النطق امام المحكمة بحضور الخصمين ، وإلى مجموعة الاثباتات
 التي استحصل عليها القاضي المكلف بالبث في الادانة . وهنالك صفة جوهرية اخرى
 اهم من سياق الدعوى وترتبط مع الكلام الشفاهي برباط متين وهي المبادرة
 تلقف الاثباتات واخذها على الفور ، فضلا عن ان اهتمام الاخصام يجمل المناقشة
 للتحريات ويضمن اطلاق القضاة على جميع الحالات الجوهرية ويكشف لهم السر
 عن الحقيقة الناصعة ، ثم ان الاثباتات الفورية تحول دون كل وساطة وتمكن القاضي
 من استماع اقوال الاخصام وردء بتهم وتكيف الحشيات المباشرة الساعية والنظر
 وتوءم من الوصول الى الحقيقة القضائية المرجوة

القضاء الفرنسي

نص قانون التنظيم القضائي الفرنسي الموضوع في ٢٠ ابريل سنة ١٨١٠ على
 وضع مبدأ لقرارات محكمة الاستئناف وتضمن المادة السابعة منه ان كل قرار يصدر
 من مستشاري المحكمة لا يعتبر نافذا الا اذا حضروا جميع الجلسات السابقة للمحكمة
 وهذا النص يقرر قاعدة مسلم بها داخل في القضاء ومتعدد ذكرها في مجموعات القوانين
 القديمة حيث تبين ضرورة حضور القضاة لجميع جلسات المحكمة واستماعهم التحقيقات
 عن القضية اذا اريد ان يكون الحكم ذا قيمة وهذا مما يثبت لنا عدم اللزوم لذكر الفقرة
 المتعلقة باستماع القضاء جميع جلسات المحكمة جنائية كانت او مدنية في قانون سنة

١٨ . وقد كان هذا المبدأ متبعاً دائماً في فرنسا وفي غيره من البلدان ومحافظ عليه بدقة التامة وعلى الاخص في المثلث التي تمت في تشريعها حسب نون زيبون المدني . كانت محكمة القضا والابرار الفرنسية تنفي دائماً في القضايا الجنائية كل حكم او قرار يصدره احد القضاة من لم يحضروا عموم جلسات المحكمة . بناء عليه اذا استمعت هيئة محكمة جلسة مغايرة للاصول الداخلي المرعى في استماع الدعوي تلغي وتعاد تحقيقات قضائية برمتها ويصح ان يقال في مثل هذه الحالة ان المحكمة موءلة بشكل غير صحيح لسبب للقضية اما في محاكم الجنائيات فان القاعدة السارية على القضاة في اصول استماعهم دعوي تسري ايضاً بدقة على المحلفين . ومهما كان الامر فانه يجب على القضاة في وقت بطلان الاجراءات استماع اقوال الشهود . اما في القضاة المدنية فيكفي اعادة رواية اخلاصات امام القاضي الجديد واصلاء على صورة ضبط الدعوى ، ولا تجوز منه الطريقة في القضايا الجزائية لان استماع النطق الشفاهي هو من جملة الامور الجوهرية التي تؤثر على ضمير الحاكم ونقنعه . ويتطلب القانون في الدعوي الجنائية كبرى من القاضي الالمام بنفسه بجميع حالات الشهود وسكناتهم وبقوة تبرأتهم وكيفية وقوفهم وامتناعهم مع معرفة مواطن الضعف ومواضع الصدق في تصريحاتهم . وقد قال غارو اذا جردنا صورة ضبط الدعوى من الاستعلامات آل بنا الامر الى روية الشهود يعيدون نفس الكلام في شهاداتهم . لذلك فان القانون يحظر على القاضي في الدعوي الجزائية تقدير الشهادات حق قدرها وتطبيقها على يدت الدعوى ، ولو فرضنا ان التحريات كانت موافقة لتصريحات الشاهد فهل تستطيع ان تربنا صورة الشاهد ولهجته التي يجب على القاضي ان يتبينها بنفسه .

القضاء البلجيكي

اما في بلجيكا ، حيث يسري فيها قانون التحقيق الجنائي الفرنسي وحيث لم ينوه قانون سنة ١٨٦٩ للتنظيم القضائي عن الفقرة السابعة من قانون ٢٠ ابريل سنة ١٨١٠ ، فيلزم في القضايا الجزائية بناء عليه ان تكون جميع التحريات شفاهية وان

يلغى الحكم المنتهت به على المعارضة . يبدل بحكم مستند الى شهادات الشهود ممن لم يستمع اليهم القضاة الذين جزموا في خلاف . . . قبل ايفاء بلغاء الاحكام التي يشاء فيها قاض لم يستمع لشهادات البرد وهذا لا يتم برضاء وكيل الدفاع . و يلغى ايضا كل حكم تداخل فيه قاضي لم يشهد جميع الجلسات ولا حضر المرافعات ولا سمع اقر الشهود وهذا لا يتم يقبول الخصوم . ولا يشترك باصدار القرار القاضي الذي لم يشهد جميع تحقيقات القضية و يضاف الى ذلك ان القضاة الذين ينتقلون من غرفة الى غرفة في دور المناوبة لا ينعون قانونيا من روية القضية ولا يستعاض عنهم بغيرهم أثناء التحقيق فيها وسماع مرافعاتها اذا كانوا قد بدأوا برويتها . بالنظر لهذا المبدأ فقد ر في فرنسا بعد كل مرافعة احالة القضية الى المداوة و يتبع اسبابا ان الهيئة المآلة برويتها لا تعود وتتألف بعد النزاع ، من نفس القضاة الذين حضروا المرافعة ف . يجب ان يجتمعوا بصورة خارقة العادة كي يعطوا حكمهم . ثم انه اذا ردت القضية بعد استماع المرافعة واجمل افعال الجنتين يكن للقضاة الذين حضروا المناقشة حتى التحويل الذي تسبب من المناوبة ان يستدعوا الى منصة الحكم لاصدار القرار . حاجة الى مرافعات ثانية ولا يسمح في بلجيكا للقاضي الذي انتقل من غرفة الى غرفة بدور المناوبة ان يجلس للقضاء ويبحث في الدعاوي المبدؤ بها الا اذا كان مشكاً في الجلسة الاخيرة

القضاء العثماني

اما في تركيا فانه قد عمل بموجب هذه المبادي بقضاء خنصه السيد سليم باز و قد قررت محكمة القضاة والبرام في الاستانة انه محظور على القاضي المعاونة في الحكم بقضية جزائية ما لم يكن حضر التحقيقات من اولها الى آخرها وفي حالة عدم استطاعة القاضي حضور احدى الجلسات ثم حضر قبل اصدار الحكم فانه لا يمكنه الاشتراك الا اذا اعيدت التحقيقات التي اجريت بغيابه . ومما لامرأه فيه ان السيد سليم باز قد تكلم عن قرار صدر من محكمة التمييز العليا في الاستانة جاء به

هـ في حالة عدم اعادة التحقيقات امام العضو الجديد الذي كلف بالجلوس لاستماع
 سباق الدعوى يكفي عندئذ ان يقرأ امامه ضبط الدعوى للجلسات السابقة وقد
 نشر هذا القرار الذي اشار اليه السيد سليم باز بحريدة المحاكم بشكل ناقص مشوه
 رقم ١٠٥٧ مؤرخ في ٢٣ يولييه سنة ١٣١٥ ويكفي للانسان قراءة هذا القرار
 نصه الاصيل كما نشر في جريدة المحاكم العثمانية حتى يقتنع بالخطأ الذي ارتكبه
 . حصه . واذا كان احد اعضاء محكمة الاستئناف لم يحضر جميع التحقيقات واشترك
 مع هذه الحالة باصدار القرار الاخير فلمحكمة التمييز الحق في الغاء قرار القضاة .
 يؤخذ من احدى قرارات محكمة التمييز في الاستئالة انه يجب ان تعاد التحقيقات
 بها امام العضو الجديد ما لم يوجد مانع وعندئذ يستعاض بقراءة ضبط الدعوى
 سات السابقة كما هي الحال في الحقوق العمومية القاضية بقراءة شهادة الشاهد
 طية اذا لم يمكن سماع اقواله بسبب الوفاة . وقد كان محظوراً قبل سنة ١٩١٤
 قراءة الشهادات الخطية في الدعوى الجنائية الكبرى لان المادة ٣٠٦ من قانون
 تحقيقات الجنائية العثماني تنص على انه ممنوع في حالة بطلان الاجراءات على ذكر
 روبة المتهمين او شهادات الشهود في ضبط الدعوى ولرئيس وحده الحق في قيد كل
 ير يحدث في مختلف تصريحات الشهود . ويتساءلون كيف يمكن في مثل هذه
 حالة لمحكمة الجنائيات ان تقرأ للعضو الجديد ضبط دعوى لا يتضمن تصريحات
 همين وشهادات الشهود وقد صدر في تركيا في ٢٨ ابريل سنة ١٣٣٣ الموافق
 مايو سنة ١٩١٤ قانون خاص يقضى بتحويل المادة ٣٠٦ من قانون التحقيقات
 نائية وينص على ضرورة التنويه في ضبط الدعوى باقوال المتهمين وشهادات
 شهود حتى تتمكن محكمة الجنائيات من اقتباس كل ما يلزمها لتعديل حكمها اذ يجب على
 هذه المحاكم في تركيا ومصر انفسا سباب حكمها بخلاف الحالة مع المخلفين في المحاكم الفرنسية
 هم لا يحتاجون لاثبات الاسباب . وهذه التنويهات الجديدة التي اقراها
 قانون العثماني والقانون المصري ايضا فيما يتعلق بضبط الدعوى لاتغير مبدأ شفافية
 التحقيقات في محكمة الجنائيات . ولانضاد الاستماع الشفاهي لاقوال الشهود . ونذكر

هنا انه ص ر في لبنان قرار مؤرخ في ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٣ رقم ١٦٣٨ بتعديل المادة ٣٠٦ من قانون التحقيقات الجنائية .

القضاء في لبنان وسورية

تكتفي المحاكم السورية واللبنانية في حالة تغير القضاء اثناء المرافعات بقراءة ضد الدعوى للجلسات . غير انه حدث في شهر نوفمبر سنة ١٩٢٢ اثناء النظر بقضية ا عباس منيمه ان اعترض محامي الدفاع لاول مره امام محكمة الجنابات في له الكبير على عدم مشروعية هذه الطريقة المتبعة وطلب اعاده استماع اقوال الشهود المستشار الجديد المتخلف عن الجلسات السابقة . فرفضت المحكمة طلبه . مستندة الى العرف المتبع في داخلتها ومحتجة بان الاطالة قد تضر بصالح المتهمين انفسهم ثم ان ه النقطة جرى ذكرها مرة ثانية وأثير البحث فيها امام المحكمة العليا في قضية مقتل اب بك خورشيد مدير الداخلية في حكومة لبنان الكبير بقرار مؤرخ في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ رقم ٢٥٦ غير ان المحكمة رفضت الطلب محتجة بانه في حالة غياب احد المستشارين ووجه آخر مكانه في المحاكم الجنائية يكفي باعادة قراءة ضبط الدعوى للجلسات السابقة . والاسمحال على موافقة النائب عنه

عن مجلة المحاكم السورية اللبنانية المحامي كميل اده

بحث في المواعيد

— ١ —

١- لقد كان احتساب المواعيد في كل الأزمان والظروف محلاً للاختلاف وبمجالاً متشكوكاً واس الصعوبات معرفة بدء الميعاد ونهايته . وكان جديراً بتدوين وضعوا ون المجالس الحسبية الجديد ان يحددوا يوماً معيناً يعمل فيه بالقانون المذكور مثل من مارس او اول ابريل سنة ١٩٢٦ فلا يكون ثبت محل التشك او الجدل

٢- تختلف المواعيد اختلافاً كبيراً في طبيعتها وفي موضوعها وفي طريقة احتسابها

٣- وقد وردت بعض قواعد او اشارات في القوانين المصرية عن طريقة الحساب

و عن وصف بعض المواعيد فنصت المادة ١٦ مرافعات على انه اذا كانت المرفقة المعينة الخصم مشتملة على طلب حضوره في ميعاد «مقدر بالايام» او على التنبيه عليه باجراء امر ما في ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الاعلان في الميعاد المذكور وهذه الترجمة غير صحيحة لانها اضافت الى الاصل الفرنسي الفاضلا ليست فيه وهي «مقدر بالايام» فان لاصل يقول «في ميعاد معين» وهذه الملحوظة قيمتها فانها تجعل يوم الاعلان غير محسوب في كل الاحوال

ونصت المادة ١٨ منه على انه اذا كان اليوم الاخير من الميعاد يوم عيد يصير امتداد الميعاد الى اليوم الذي بعده

٤- ونصت بعض مواد اللائحة الشرعية على وصف ميعادي المعارضة والاستئناف في المادتين ٢٩٤-٣٠٨ فقالت ثلاثة ايام كامله وخمسة عشر يوماً كامله وثلاثين يوماً كذلك .

٥- وقد نص قانون المرافعات الفرنسي في ماده ١٠٣٣ على ان يوم الاعلان في يوم نهاية الميعاد لا يدخلان ضمن الميعاد العام المحدد في القانون لطبقات الحضور امام القضاء والاندازات وغيرها مما يعلن للشخص او محله

٦- ونصت المواد ١٣٠ الى ١٣٢ تجاري احلي على طريقة خاصة لاحتساب

تاريخ الدفع في الكيالات فقالت « تعد ايام الشهر على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في الكياله واذا كانت الكياله واجبة الدفع بعد شهر او اكثر من وقت الاطلاع عليها وكان القبول مؤرخاً فايام الشهر تعد على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في صيغة القبول والكياله المستحقة الدفع في سوق موسم يستحق دفعها في اليوم السابق على اليوم المعين لانتهاء الموسم او في نفس يوم الموسم اذا كان لا يستمر الا يوم واحدا واذا وافق حلول ميعاد دفع قيمة الكياله يوم عيد رسمي فدفعها يكون مستحقاً في اليوم الذي قبله »

٧- ذكر بعض من ابدوا رأيهم في الموضوع على صفحات الجرائد ان قانون المجالس الحسبية نشرته الدولة على عامة الشعب بلغته العربية وهي اللغة الرسمية التي جعلتها لغة للتخاطب مع شعبها في معرفة ماله من الحقوق وما عليه من الواجبات فلا يكلف بفهم القوانين والوامر الا حسب نصوصها العربية التي نشرت بها وان نص المادة ٤٨ من القانون صريحة عربية في ان مبدأ الاربعة الاشهر هو يوم النشر بالجريدة الرسمية وان المشرع عده يوماً وجعل لاكثره حكم كله وانه لا حاجة للرجوع الى المؤلفات الفرنسية لاننا انما نقيم قوانيننا حسب لغتنا

٨- واني قد كنت اوافق على هذا النحو من التفسير لو ان علماء القوانين لم يشملوا هذا الموضوع وامثاله بابحاثهم . واذا كانت القواعد التي وردت في القوانين وفي احكام المحاكم قد لا ينطبق بعضها على حالة للعمل بالقوانين الجديدة الا انه مع ذلك يجب اعتبارها قواعد عامة للارشاد في كل حساب قانوني مع مراعاة الظروف والاحوال فمثلا لا محل لتطبيق المادة ١٨ مرافعات اهلي الواردة في بند ٣ هنا لان القانون الحسبي لا يتطلب عمل اجراءات من جانب القاصر ولكن لامناس مع ذلك من اتباع القواعد الجوهرية فيه كما يتبين مما يلي :

٩- نحن نرى ان قانون المجالس الحسبية قانون مدني يحسب السن بالتقويم الافرنجي وقد وضع بالفرنسية وناقشته لجنة التشريع الاستشارية بالفرنسية ثم ترجم بعد ذلك الى العربية وستطبقه هيئات مدنية برأسها قاضي اهلي ثم هذان القانون

ستمعترف به المحاكم الاهلية والمختلطة لتحديد سن البلوغ لان امر البلوغ يرد كل يوم في القضايا التي تحكم فيها هذه المحاكم المدنية وسوف تنشأ قواعد تفسيرية وتكيفية لهذا القانون تقررها المحاكم الاهلية والمختلطة

لذلك كان احتساب ميعاد العمل بهذا القانون داخل ضمن دائرة القانون لا ضمن دائرة اللغة وحدها وهناك فوق ذلك اعتبارات اجتماعية خاصة لا بد من مراعاتها كما سنبينه في بند ٢٨ هنا

١٠ - لقد اثارَت مسألة احتساب المواعيد اختلافا كبيرا من قديم الزمان واختلف فيها اولو الرأي وتناقضت فيها احكام المحاكم وآراء المؤلفين واخذت المسألة احكاماً مختلفة بحسب اختلاف ميدان التطبيق ، مثال ذلك نصت المادة ١٣٢ تجاري فرنسي الخاصة باحتساب ميعاد الدفع في الكيالات على ان الاشهر تكون طبقاً لما هو محدد في التاريخ الجريجوري فحكمت محكمة استئناف باريس بان الاشهر يجب ان تحسب بثلاثين يوماً بصفة مطردة وبمراعاة ما ينقص من الايام في فبراير وما يزيد منها عن ثلاثين في الاشهر التي عدتها واحد وثلاثون يوماً . ولكن محكمة النقض الفرنسية لم تأخذ بهذا الرأي واصبحت القاعدة المقررة بالاحكام الاتي والتي زالت بها كل الصعوبات هي قاعدة الحساب من يوم معين الى اليوم الذي يماثله . مثال ذلك الكيالة التي تدفع بعد ثلاثة اشهر والمؤرخه في ٣١ يوليو تستحق يوم ٣١ أكتوبر ولا تحتل القاعدة بدخول شهر فبراير في الحساب فان الكيالة المؤرخه ٢٨ فبراير والمؤجلة الى عشره اشهر تستحق الدفع في ٢٨ ديسمبر سواء كانت السنة بسيطة او كبيسة (الباندكت ٢٨ ص ٦٥٩ بند ١٨١٣ وما بعده)

١١ - وقد ذكر « ليون كان » هذه النتيجة ايضاً ولكنه اخطأ في وضع القاعدة حيث قرر في بند ٥٨٦ من وجيزة طبعة ١٩٢٤ ص ٥٣٩ - ٥٤٠ انه اذا كانت الكيالة تستحق الدفع في ميعاد معين من تاريخها أي من تاريخ صدورها فان هذا الميعاد الذي يتبدي من اليوم التالي لهذا التاريخ يمكن ان يكون بالايام او الاشهر او بمواعيد ثلاثينية . فلما جاء الى تفصيل الكلام على الميعاد المحدد بالاشهر قال انه

يحتسب من يوم معلوم الى اليوم الذي يمثله مثلاً كميّالة تاريخها ٢٨ فبراير تستحق
 رومد ميعاد ثلاثة اشهر من تحريرها فقال انها تدفع يوم ٢٨ مايو لا يوم ٣١ مايو
 وبذلك لم يطبق القاعدة التي وضعها من قبل وهي ان الميعاد يبتديء من اليوم التالي
 لتاريخ الكميّالة، الحقيقة ان قاعدته غير صحيحة في الكميّالات التي تدفع بعد اشهر
 من تحريرها لانه اذا لم يحسب يوم تاريخ الكميّالة وابتدأ الميعاد من اليوم التالي كان
 المثل الذي ضرب به خطأ ولكنه صحيح ومتفق عليه فتكون قاعدته في الحساب بالاشهر
 هي الخاطئة .

١٢ - والواقع ان حساب مواعيد الكميّالات يخضع لقاعدة خاصة به ، ارادت
 المحاكم بها ان تجعل يوم الاستحقاق معلوماً بلا جدال فاكفّت بان يحتسب الشهر من
 التاريخ الظاهر على الكميّالة الى اليوم الذي يمثله من الشهر التالي وهكذا . .
 ولكن هذا خاص بالكميّالات وحدها بدليل ان القانون خالف فيها القاعدة العامة
 المقررة في المادة ١٨ (بند ٣ هنا) وقرر انه اذا كان يوم الاستحقاق يوم عيد فيكون
 الدفع في اليوم السابق عليه .

وهذا اثبات قاطع على ان حساب الكميّالات خاص بها ومتفق عليه ومقطوع
 عنه ولا يقاس عليه شيء من المواعيد الاخرى . وروح القانون المعمول به في الكميّالات
 يتواءم كان ظاهراً من النص الصريح او من احكام المحاكم هو التحديد الدقيق الحاد
 « يوم الدفع هو اليوم المثل ليوم التاريخ ، او اليوم الذي قبله اذا كان يوم عيد »
 فان لم يمكن اطلاق باقي المسائل الاخرى

١٣ - انواع المواعيد - هناك مواعيد يجب ان يحصل فيها عمل خاص كميعاد
 الامتنان مثلاً يجب ان يعان الاستئناف قبل انتهائه ، ومواعيده لا يصح فيها عمل
 مخصوص كمواعيد الحضور امام القضاء فلا يصح تعيين يوم للجلسة الا بعد انقضاءها -
 وهذه المواعيد كاملة لا محالة أي يجب ان تمر بأكملها قبل اليوم المحدد للحضور

البوليس

خطيئات البوليس في بريطانيا

- ٣ -

عزمت وزارة الداخلية البريطانية على تنقيح قانون الشرطة الحالي وفقاً لتقرير
مقدم له من المستر رولنسون واستناداً الى حادثة الماجور شرد التي تكلمنا عنها في
عدد مضي . ويؤخذ من جواب وزير الداخلية لولنسون المذكور ان من الواجب
على ضباط المحافر حينما يؤتي اليهم بمتهمين التدقيق في بيعة المدعى حتي اذا قام بتدعيم
لدليل على صحتها اجروا التحقيق الاولي واصدروا ورقة الاتهام بحق الشخص
الموقوف . والتحقيق الاولي يقوم به الشرطي نفسه اما اذا كانت الخصومة المعروضة
عليه مبنية على خطأ غير مقصود فيجب ان يبت فيها بنال دون رفعها الى المحكمة
لان احضار البري اليها بلا مصوغ شرعي يؤيد الضعيفة في نفسه ويكون وخيم العانة
على شهود الاتبات والنفي الذين تستدعيهم المحكمة وليس من المعقول اذن ان يتجرأ
الشرطي على اصدار ورقة الاتهام بنقي من رخص له الخروج بكفاية قبل قيامه بالتحقيق
الدقيق . وورد فيه ايضاً انه يجب على الشرطي تنظيم سند الكفالة للاشخاص الموقوفين
بعد التثبت من هويتهم ومن ثم يصدر ورقة الاتهام بحقه ويعين له اليوم المرصود لمخبره
ويطلق صراحهم عوضاً عن توقيفهم حتي نهاية التثبوت وقد سفع وزير الداخلية
اقتراح المستر رولنسون بطلب رفعه الى مجلس العموم البريطاني راجياً قبول تنقيح
وتقرير ادخال بعض النصوص الجديدة على قانون الشرطة اسفياً يتعلق بفسية
الماجور شرد فالوزارة تقول ان الشرطة اتبعت معه تقاليدنا المعروفة ولكنها اخطأت

في عدم اتمام التحقيقات الاولية في حفر الذي احضر اليه وتهاونت بامر تنظيم سر الكفالة . واعترفت الوزارة بان توقيف المتهم الى نهاية التحقيقات مما يضر بالصالح العام ونوهت للمستورولسون ايضاً عن النائب الذي رفعته للبرلمان البريطاني للتصديقات وقالت انها كانت قد استلقت انظار دائرة الشرطة الى مراعات القانون الصادر . المجلس الخاص لجلالة الملك . وقالت له انها قبلت بكل ارتياح التعليمات المقدمة . لدائرة الشرطة برغم كونها مفرغة بقالب شديد وتنحي باللائمة عليهم لاثبات الاوامر وغضهم الطرف عن اعلام المتهم نفاهياً امكان استصحابه احداً صدقات . عند القيام باثبات الهوية وتظن بان لا لزوم لوجود حاكم الصلح اثناء ذلك حرمة للتقاليد المتبعة ومراعاة لمصلحة القانون فضلاً عن انه يصعب عليه الحضور في الايام المحددة له . وتميل لوجوب التوسع في ملاحظة الاوامر العمومية المتعلقة بهذا الموضع كي يحصل الاقتناع بجهة الاحتياطات التي اتخذت لمصلحة المتهم وبقانونية الاجراء الآتية لاثبات الهوية . ولا يحق للشرطي اجبار المتهم على بصم ابيهام الا اذا ار الى السجن ورفضت كفالته . وينص القانون الصادر في ٢٠ يونيو ١٨٩٦ بضرورة محو بصمة ابيهام المتهم لدى براءته هذا اذا لم يكن قد صدر عليه حكم . وقد اعطت وزارة الداخلية البريطانية التعليمات اللازمة لتفهم المتهمين اما اعتراضهم على طريقة بصم ابيهام ثم ان الاوامر العمومية تصرح بمنح المتهم جميع التسهيلات اللازمة لمخابرة اصدقائهم وذويهم . وقد اظهر وزير الداخلية شديداً اصفه لما عاياه الماجور شبرد من المشقة اثناء توقيفه والنظر في فضيته وامر به بالبحث الدقيق لمعرفة المسبيين من افراد الشرطة وتاديبهم رغم كون الباعث الاساسي في القاء القبض عليه يرجع للانسنة دانستون . وقد اظهرت هذه القضية الاستثناء للعيان مبلغ النقص في الطريقة المتبعة لدى دائرة الشرطة في بريطانيا .

واجب الشرطي

من بحث للسيد فائق العلي

شرطي ازاء الكارثات العامة

ليست الكارثات العامة هي التي عددها قانون الجزاء فقط كالغرق والحريق
عوفان والسيل بل هنالك كارثات اخرى كالطاعون والكوليرا والتلوج الآشفة
لغواصف الشديدة ويجب على الشرطي في مثل هذه الحالات الاهتمام والنجدة وطلب
مونة اي شخص لتخفيف الخطر وازالة صيانة للحقوق العامة ومنع الاضرار الحقة
موقع الامة . فاذا التهمت النيران احد المحلات فمن واجب الشرطي تحجير كافة
جهازات الابتدائية المستعجلة للتوصل الى احمادها واستنجاها اي شخص كان وفي
ة وحوده بعيداً عن مركز الاطفاء دون ان يتمكن من اخباره له الحق بجلب المياه
تشكيف الناس بنقلها وكل من يمتنع عن تلبية الطلب يعاقب لانه لا يجوز رفض
تدربه الشرطة في مثل هذا الموقف الالسيب مشروع . و يقتضي على الشرطي
مع الاشرار والمصوص وابعارهم عن مكان الحادث لئلا يفتموا فرصة المخرج والضوضاء
يسلبوا وينهبوا ما تصل اليه ايديهم .

لشرطي ازاء شخص مطلوب

كثيرا ما يطلب احدهم فضولا او ادعاء من الشرطي توقيف شخص من المارة او
آخر وجود في بيت او محل مدعياً بأنه سرقه او متهماً بارتكاب جريمة اوجسحة .
ولهذا الامر ثلاثة احتمالات اما ان يكون المدعي عليه ماراً في الطريق العامة او ملتجئاً
او محل اومنزو في بيت . ففي الحالة الاولى يجب على الشرطي ان يطلب من المدعي او
آخر بيان اسمه ومهنته وعنوانه ثم يتفهم عما اذا كان المدعي عليه من اصحاب المقامات
الرقيقة لئلا يسبب توقيفه ضجة منكراً و يوقع الموظف تحت مسؤولية طائفة . ويتعذر

• في مبعث اشكائية فلربما كانت ناتجة عن اختلاف بسيط او حادث طفيف واذا لم يكن هنالك اعتداء فهل يجوز للشرطي التجاوز عن الشخص وتركه •

يحتج الواجب على الشرطي اخذ الشخص المدلول عليه الى المرجع المختص بعد ان يطلب منه ذلك فاذا آنس فيه اضطرابا او رغبة في الهرب القى القبض عليه فان تمتع عن مرافقته بحجة انه لم يرتكب اقل مخالفة عندئذ بين له وجه الفائدة من ذهابه وهو نفي التهمة عن نفسه لان التمتع يجلب الريبة ويدعو للظن • فاذا كان بريئا فان لا يرفض المرافقة • واذا لم يقتنع المدعى عليه بالبواهي المحسوسة يحق للشرطي حينئذ اخذه باقوة والقسر اما اذا امتنع المدعى عن الذهاب فعلى الشرطي ان لا يهتم للامر بل يخبر رؤسائه بتقرير يرفعه اليهم يبين فيه اسم المدعي ومهنته وعنوانه • وفي الحالة الثانية اي عندما يكون المدعي عليه ملتجأ الى محل فبأ مكان الشرطي الدخول اليه اذا كان الرجل في المقاهي والحانات والمطاعم والمسارح ودور السينما ومحلات الرقص وبيوت الفحش في اي وقت اراد ما دامت ابوابها مفتوحة للزبائن • اما اذا التجأ الماخذر عند الى نزل او خان فان بوسع الشرطي الدخول اليها ما دامت ابوابها مفتوحة ولكن لا يجوز له توقيف الشخص اذا كان جالساً في قاعة عمومية كردهة الاستقبال او غرفة الاكل • ولو دخل الشخص المطلوب الى غرفه خصوصية فلناعتبر عندئذ كمحل اقامة له وفي هذه الحالة لا يجوز للشرطي ان يدخلها بل عليه ان يخبر رئيسه ويراقب منافذ الغرفة • وفي الحالة الثالثة اي عندما يدخل الشخص المطلوب الى محل اقامته تقتصر وظيفة الشرطي على عمل ما اوضحناه مقدماً • اما اذا التجأ الى بيت لاحد الناس فلا يجوز له دخوله الا بالاستئذان سواء بالليل او النهار فاذا لم يؤذن له يراقب مخارج البيت ومنافذه ويعلم رؤسائه بالامر •

وهناك محلات من حق الشرطي دخولها متى اراد ووضعها تحت مراقبته كدور الدعارة ذ عليه ان يقدم بياناته بكل مخالفة يرتكبها اصحاب هذه الاماكن ولا يجوز له دخول غرف الزل او اخان حتى ولو ثبت عنده ان صاحبه يجلب البنات القاصرات لمعاطات استعسج بل عاية ما يمكنه عمله تدقيق دفاتر الزل الموضوعة تحت مراقبة الشرطة

الشرطي ازاء المجانين والمعتوهين

يوجد في فرنسا نظام خاص يقضي على مدير الشرطة في باريس وفي المقاطعات نقل المعتوهين وعزلهم في المستشفى الخاص بهم اذا تبين انه في بقائهم مطلقين خطر على الناس خلال بالنظام . ويحتم ايضا على مفوضي الشرطة في العاصمة والشيوخ في المقاطعات واذ الاحتياطات اللازمة للقبض على المعتوهين مع بقاء الحق لاهلهم بمراجعة الشرطة خلال اربعة وعشرين ساعة . ويلزم هذا النظام ايضا مستشفيات المجانين سواء كانت رسمية ام خصوصية بقبول الاشخاص الذين يرسلون اليها الى ان يست في امرهم بقانون للمحلات المختصة بهم كذلك لا يجوز للمقاطعات التي يوجد فيها بياراتنات سال معتوهيها الى المستشفيات الرسمية او الخصوصية اما التي لا يوجد فيها فيضع رؤسائها المعتوهين في نزل مؤقتا . واذا اصاب شخص عارض من الجنون بقتة واصبح ببقائه طليقا خطر على الناس واتصل خره بالشرطي فيجب عليه حينئذ ان يذهب الى المحل الذي يقيم فيه ويتخذ الاسباب السريعة الفعالة التي تستوجبها حالة مريض . واذا وجد من الضروري ارساله الى البياراتنات وجب عليه اعلام رؤسائه بالتدابير التي اتخذها بشأنه بعد ان يستقصي المعلومات التي تور السلطة الادارية من سبب جنونه وطريقة معيشته وحاليته المادية والمعنوية ويضع بذلك تقريرا مختصرا عن نتيجة تحقيقاته .

ومن المعلوم ان قانون الجزاء قد اعفى المجانين والمعانين من كل مسؤولية في ارتكاب جنائيات والجنح ، فاذا تظاهر بعض المجرمين احيانا بالجنون والعته فالت تحقيق من ذلك يكون من خصائص دائرة العدلية اما وظيفه الشرطي فتتصرف في حجز حرية معتوه وجميع الادلة التي تثبت ارتكابه المخالفات .

الشرطي ازاء السكران

شدد القانون الافرنسي الصادر في اكتوبر سنة ١٩١٧ العقاب على السكران ووجب مجازاة المدمنين واصحاب المخالفات المتكررة اما الحالات التي تستوجب عقاب السكران فهي اذا وجد على الجادة العمومية بحالة سكر ظاهر ولم ينظم به ضبط

وكانت هذه اول مخالفة بأنها تنظر بشأنه محكمة الشرطة واذا حكم عليه بعد مرور سنة لمخالفته الاولى يحسب من اصحاب المخالفات المتكررة وترى محكمة الشرطة دعواه وتحكم عليه بالسجن وترسل اوراق السكر الذي تكررت مخالفته اكثر من ثلاث مرات و لمدة سنة الى المحكمة الجزائية ليحكم فيها . واذا كرر المخالفات خلال سنة بعد ان يكون حوكم في محكمة الجزاء يضاعف عقابه .

ووظيفة الشرطي اذا صادف سكراناً ان يقوده الى اقرب مخفر ويبقيه فيه حتى يفيق . نسوته وفي اثناء ذلك يحقق عن كيفية وقوع المخالفة وعن المحل الذي تناول به الشخص الشراب . واذا تبين انه لا يبلغ سن الثامنة عشر وجب عليه معرفة صاحب الحانة لمعاقبته لان القانون يعاقب بائعي المسكرات الذين يقدمون الخمر لمن هم في هذا السن ولن يكونون بجالة سكر .

الشرطي ازاء الفحش

تسجل النساء اللواتي يتعاطين الفحش بصورة رسمية بناء على طلبهن بعد صدور قرار من مدير الشرطة او شيخ المقاطعة يبلغ الى المومس فتصبح اذ ذاك تحت مراقبة الشرع صيانة للاداب العامة وحفظاً للصحة ويحكم النظام على المومسات ذهابهن للمعاينة الطبية في الاوقات المحددة ومنعهن من الاقامة بالقرب من المعابد والمدارس . وللمومس الحق بطلب محو اسمها من سجل الدعارة اذا اظهرت رغبة بتركها هذا العمل وذلك بقرار من مدير الشرطة او شيخ المقاطعة . وتعاقب كل واحدة تخالف النظام المتبع بشأن المومسات وفقاً لقانون الجزاء ويصدر بحقها الحكم من دائرة الشرطة وتغرم بدفع جزاء نقدي خمسة فرنكات او بالحبس ثلاثة ايام على الاكثر . ولتقتصر وظيفة الشرطي على معرف عما اذا كانت المومس التي تتعاطي الفحش مسجلة رسمياً ام لا ويجب عليه ان يتنبه تماماً عندما ينسب للابنة تعاطي الفحش في الخفاء و يقدم بحقها دعوى ، لانه اذا عجز عن اثبات ذلك يعرض نفسه للمسؤولية . وعليه ان يتحفظ تحفظاً كلياً في اجراء تحقیقاته وان لا يتدخل في شأن امرأة الا اذا رآها تتعش بالناس او صادفها في محلات الفحش عندئذ يقودها للموكر فاذا تمتعت يستعلم عن هويتها ويركها ويرفع تقريراً بما شاهدته وبالجملته فان من واجب الشرطي مراعاة الظروف واستعمال الحنكة والمهارة .

في المحاكم

دارون في المحكمة

كان عدد المتفرجين الذين رخص لهم بالدخول الى قاعة محكمة دايتون في ولاية
 سي من اعمال امير كالمشاهدة محاكمة المسترجون سكوبس الذي لقب بدارون
 خديده ، بضعة آلاف من الرجال والنساء عدا عن المصورين والمراسلين . ولما
 كان وقت المحاكمة دخل رئيس النيابة القاضي رولستون وهو يتأط الكتاب المقدس
 فتبوء مقعده واعلان افتتاح الجلسة بتلاوة صلاة قصيرة فاه بها احد القسيسين .
 ولما انتظم عقد الهيئة القضائية وتكامل عدد المتفرجين وئزم المحامون امكنتهم وجثم
 منهم في زاويته ، اخذت الرسوم التاريخية . وبعدها جرى الاقتراع على انتخاب
 رئيس المحلفين وقرأ القاضي نص المادة القانونية التي تحرم في تلك الولاية تعليم مذهب
 دارون كسنة السنوء والارثاء وتنازع البقاء ودوام الاصلح . ثم اتبعها بتلاوة سفر
 التكوين ولما انتهى من ذلك ولى وجهه شطر المحلفين وسألهم عما اذا كانت المستر
 سكوبس قد خرق قانون البلاد بنشره تلك التعاليم الفارة ؟ ونههم الى ان المحكمة
 من وجود القانون هي وضع حد لتجاوز الحكام فيما اذا خرجوا عن صلاحيتهم .
 وبعد مداولة طالت الى ما يقرب من الساعة وقف رئيس المحلفين وتلى على مسامع
 الحاضرين ورقة الاتهام وهي تلخص بان المستر سكوبس قد افتأت على الكتاب
 المقدس وانكر ما ورد فيه عن نشأة الخليقة وظهور الانسان وامتنع شريعة البلاد
 عن تعمد وبدون مصوغ شرعي بتدريسه نظريات فاسدة . تعرض شرف
 المملكة وسلامتها للاخطار .

فقام محامي الدفاع المستردارو وفنداقوال هيئة الاتهام مظهرًا عدم وجود التناقض بين نظرية النشوء والارتقاء وما ورد في التوراة عن خلق الانسان وطلب من المحكمة زيادة في التثبت استشارة هيئة علمية عالية تدقق وجهتي النظر ونقطة الخلاف عن حكاية خلق الانسان كما اوردها التوراة وحسب ما اتي بها دارون . فرفضت المحكمة هذا الطلب محتجة بان الهيئات الاستشارية العلمية نفسها تدين بهذا المذهب فالتبت ان نتحاز بطبيعتها الى ترجيحه . اما القاضي رولستون فارجأ البحث في هذا الموضوع الى ان يتم انتخاب محلف جديد وطلب من اعضاء النيابة احضار مئة شخص من اعيان البلدة لتزكيته من بينهم . وقد ارفضت الجلسة على ان تعقد بعد ظهر ذلك اليوم وينا كان رئيس النيابة عائدًا الى قاعة المحكمة قدم له بعض الناس رسمة على شكل فرد امام الجماهير المحتشدة التي كانت على بينة من الامر وما كاد يتناولها حتى استغرق الجميع في الضحك وارتفعت اصوات قهقهتهم

ومما هو حري بالذكر ان الجلسة الثانية قد تأخرت عن موعد انعقادها ما يقرب من النصف ساعة اذعانًا لارادة مراسلي الصحف ومثلي شركات السنا الذين انهمكو باخذ الرسوم المتنوعة . ثم افتتحت بتلاوة صلاة وجيزة وقام محامي الدفاع يرد التهمة عن موكله المسترسكوبس وفنداقوال رئيس النيابة في اربعة عشر نقطة اساسية منها ان التهمة الموجهة اليه مبهمة فلا يفهم منها ماهيتها وسببها . والقانون غير صريح بهذا الخصوص فلا يستطيع الانسان ان يتبين منه اوجه الاباحة والتحرير ، وكان من الواجب على القضاء وضع الجرم في قالب قانوني وبيان نوع العقوبة . ثم انبرى المحامي داور وذكر الهيئة القضائية بضرورة صيانة دستور البلاد والمحافظة على حرية الافراد في معتقداتهم واساليب تفكيرهم ووجهات نظرهم واكد ان الحق والعدالة تحلان كل فرد تكوين رأيه له خاص فيما يتعلق بمخلاق الانسان ، وقال ان دستور البلاد يكفل حرية المعتقد والتفكير والتكلم .

وكانت الجماهير المحتشدة داخل المحكمة تصفي بانتباه لتلك المرافعات الشيقة والى مستندات القضاة . اما الفتيا فقد زين صدورهن بعبارة موشاة هذا نصها : (لا

جميع ان تجعلني قردة) . وحين انعقاد الجلسة الثالثة اعترض الحامي دارون على
 حكمة لسماحها بتحويل القاعة الى كنيسة تقام فيها الصلاة واعتبر هذا العمل بمثابة
 إهانة يقصد منها تشييد تمزيق المذمومين . فأجاب الحامي اما أنت مع جلستنا دائما
 صلاة عندما يحضرها احد القسوس . ولدى هذا الاعتراض انزال المتفرجون على
 مي بالسباب والشتائم واخذوا اقول على محمل الكفر والمعصية وخرجوا موقفه فخرج
 القاعة مرغما . وكانت قاعة المحكمة اثناء اجلسة الاخيرة اشبه بمجمع علمي
 باضمت علماء الدين والدنيا فتجادلوا حول نقطتين اساسيتين الاول مذنب دارون
 بانية اثبات ما جاء في سفر التكوين من النوراة من كيفية خلق الانسان وديابيل
 عات طويله وقد انتدب لموقف الاثبات العالم المستر بريان الذي توفي عشية انتهاء
 جلسة لكثرة الجهود التي بذلها بعد ان فاز على اخصامه . وحكم على المستر سكوس
 اقامة قدرها عشرين جنيا وهذا اقل جزاء تفرضه المادة القانونية على من ينشر
 نهب دارون في النشوء والارتقاء .

من اقوال العرب

قال بعض العرب : لا يكون منكم المحدث لا ينصت له . ولا اداخل في مراسين
 بدخله . ولا الآتي الدعوى لم يدع اليها . ولا الجالس في مجلس لا يستحقه .
 لا الطالب الفضل من ابدي الثام . ولا المتعرض للخير من عند غيره .
 لا المفرط في الدالة .
 قال ابن هبيرة وهو بؤدب بعض بني : لا تكن اول مستير واياك والرأي الطير
 وتجنب ارتجال الكلام ولا تشر على مستبد ولا على دغد ولا على متلون ولا على الجوج
 وخف الله في موافقة هوى المستشير فان التماس موافقة لو لم وسوء الاستماع منه خيانة

قضية النادي السعودي

واختصاص المحاكم الاهلية

اسباب الاستئناف

من حيث ان الخلاف قائم بين الحكومة وبين سعادة المستأنف على نزع الامر الاداري المقصود في المادة « ١٥ » من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

وحيث ان الحكومة تزعم بان قرار وزير المالية الصادر بالغاء عقد الايجار والاستيلاء بالطرق الادارية على الاماكن المؤجرة انما هو امر اداري بالمعنى الضيق لانه صادر منه بصفته وزيراً للمالية وبشان مصلحة عمومية هي مصلحة الاحصاء و في نظرها كل ما يشترط في الامر الاداري لتكون المحاكم الاهلية غير مختصة بتأويل معناه او ايقاف تنفيذه مهما كان هذا الامر مخالفاً للقوانين واللوائح

وحيث ان الحكم المستأنف يساير الحكومة فيما تذهب اليه من تعريف الامر الاداري بما تقدم ويستند في قضائه بعدم اختصاص المحاكم الاهلية على انه من الاسباب التي دعت الى صدور قرار وزير المالية ان التاجير من الباطن كان من الاعاقة عمل هام وهو ادارة الاحصاء العامة التي كانت شاعلة للاماكن المؤجرة من الباطن ومن المصلحة العامة المبادرة الى ارجاع الاشياء الى الحالة الاصلية التي كانت وعلى ان القرار المذكور صادر من سلطة ادارية هي وزير المالية الذي يملك اصدار الادراء فيما يتعلق بادارة الفروع التابعة اليه فتكون المحاكم الاهلية غير مختصة بايقاف تنفيذه لان اعمال الحكومة واجراءاتها اذا كان الغرض منها مصلحة عامة فانها تكون ذات اثار ادارية وتخرج من اختصاص القضاء بخلاف ما اذا كان الغرض منها ادارة امور خاصة فانها تكون اعمالاً مدنية خاضعة للقانون العام واختصاص السلطة القضائية

وحيث ان ذلك لا يخرج عن القول بأنه يكفي في الامر الاداري ليكون خارجاً
اختصاص المحاكم الاهلية طبقاً للمادة «١٥» من لائحة ترتيبها ان يصدر من موظف
ي بشأن مصلحة عمومية ولا يشترط فيه فوق ذلك ان يكون متفقاً مع القوانين
والأعراف ..

وحيث ان هذا قول باطل قانوناً لانه يشترط في الامر الاداري المقصود في
١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ان يكون الموضوع الذي يتضمنه الامر
سلاً في اختصاص السلطات الادارية بنقض القوانين واللوائح كما بين ذلك وكيل
الأنف في مرافعته ومذكراته فلا يسوغ الادارة كما قال الاستاذ موريس هوريو
كتابه عن القانون الاداري والقانون العام طبعة ثامنة ص ٩١ «ان يخلط بين غايتها
اداء وظيفتها الادارية وبين الوسائل التي يصح لها استعمالها فلا يجوز لها استعمال
نوع من الوسائل بل لاستعمل منها الا ما كان معترفاً بأنه من امتيازاتها ومن
توقها» ..

وحيث ان الاجماع منقر على تأييد هذا الرأي سواء في ذلك نصوص القانون
سريحة او اقوال الشراح او احكام المحاكم على اختلاف انواعها كما هو واضح في
كرة المسانف التكميلية المقدمة لمحكمة الموسيقى الجزئية بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٥
جميع يشترط في الاوامر التي تصدرها جهات الادارة وتكون خارجة عن اختصاص
نساء العادي « ان تصدر هذه الاوامر بتنفيذ القوانين واللوائح وبما يتفق معها وان
ون الموضوع الذي تتضمنه داخل في اختصاص السلطة الادارية » ..

وحيث ان القول بغير ذلك فيه خطر شديد على املاك العباد وارواحهم وحررياتهم
ان الرأي الذي ذهبت اليه الحكومة وسايرها فيه الحكم المستأنف ان اباح اليوم
بر المالية ان يصدر امره بالغاء العقد المحرر بين الحكومة وبين النادي السعودي
سبب له غداً ان يأمر باعدام شخص او بسجنه او بتطبيق زوجة من زوجها الى غير
ذلك مما هو خارج عن سلطة وظيفته وان يفضي بتنفيذ قراره بالطرق الادارية

مئذراً لذلك بالمصلحة العامة من غير ان يكون للمحاكم حق في ان توقف تنفيذ هذا القرار .

وحيث انه لذلك لا يمكن ان يعتبر القرار الذي اصدره وزير المالية بالغاء عقد التنازل المحرر بين الحكومة وبين النادي السعودي والاستيلاء بالطرق الادارية .
الاماكن المؤجرة امراً من الاوامر الادارية المتصودة في المادة « ١٥ » من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية لان هذا القرار لا يتعلق بالادارة ولكنه يتعلق بالفصل في منازعة مدنية بين النادي السعودي وبين الحكومة في شأن ايجار عقار . وهذه المنازعة اختصاص المحاكم الاهلية بنسبة المادة ١٥ نفسها التي جاء فيها انها هي المحاكم الادارية تختص ايضا بالحكم في كافة الدعاوي المدنية والتجارية الواقعة بين الاهالي وبين الحكومة في شأن منقولات او عقارات

وحيث انه ما دام ان الفصل في هذه المنازعة هو من اختصاص المحاكم الادارية من المذكور فهو خارج عن اختصاص السلطة الادارية وليس لوزير المالية بعد تعاقده مع النادي السعودي على تاجير الامكنة اليه ان يصدر امره بالغاء عقد التنازل والاستيلاء بالطرق الادارية على الاماكن المؤجرة والا لادت الفوضى وضاء الثقة بالحكومة في معاملاتها مع الافراد اذ ان كل متعامل معها بشراء او بيع او ايجار او غير ذلك من انواع المعاملات لا يكون آمناً على معاملته اذا ساد مبدأ الحكومة هذا من انها بعد ان تتعامل معه كفرد يصح لها ان تلغي هذه المعاملة كسلطة ادارية من غير ان تلجأ الى القضاء بحجة ان المصلحة العامة تقتضي ذلك

وحيث انه لا ينفق القول بانته من اهم الاسباب التي دعت الى صدور قرار وزير المالية ان التاجير من الباطن كان من نتيجة اعاقه عمل عام هام وهو ان ادارة الاحصاء العامة التي كانت شاغلة للاماكن المؤجرة من الباطن وانه وجد من المصلحة العامة المبادرة الى ارجاع الاشياء الى الحالة الاصلية التي كانت عليها وذلك لان الحكومة صاحبة الشأن هي التي اخرجت الامكنة المؤجرة من عداد الاماكن المخصصة للمصالح العمومية بتأجيرها الى النادي السعودي ولا يسوغ لها بعد ان توسط في الامر عقد

لايجاز واصبح الموضوع بجميع مايترب عليه خاضعا للقانون العام ولاختصاص الحاكم
لادوية ان تصدر امرها بالفصل في هذه المنازعة المدنية المتعلقة بعمل من اعمالها التعاقد
ومنها انتقلت لذلك من اسباب متعلقة بالصالح العامة . وحيث ان الحكم المستأنف
قد اخطاه التمييز بين ما يباح لوزير المالية من ترتيب المصالح التابعة له بواسطة
الوامر الادارية وبين ما يجب ان يكون خاضعا للقانون العام ولاختصاص القضاء
العادي من المعاملات المدنية مع الغير ولو كانت المقصود . بهذه المعاملات اعداد
لامكنة التي تشغلها هذه المصالح العامة وحيث ان الحد الفاصل بين هذين الامرين
واضح في ذاته وضوحا جليا فوزير المالية يستطيع ان يصدر اوامره الادارية بترتيب
لمصالح التابعة له وتعيين الاجراءات التي تتبع في ادارتها وتحديد العلاقات بين موظفيها
الي غير ذلك مما يتعلق بالادارة . ولكنه اذا اراد مثلا ان يعد لهذه المصالح امكنة
تغلبا وكانت هذه الاماكن مملوكة للغير او مؤجرة اليه فانه لا يستطيع ان يبرم ما
يشاء بخصوصها بواسطة الاوامر الادارية التي يصدرها بل يجب عليه ان يتبع في ذلك
الطرق القانونية فيشتري هذه الامكنة من اصحابها او يستأجرها او ينفق معهم على
الفناء العقود المحررة بشأنها اذا كانت مؤجرة لهم من الحكومة او يلبأ الى المحاكم لتحكم
له بالفناء هذه العقود او يفسخها اذا كان هناك ما يعر ذلك . اما ان يصدر امره الاداري
بالاستيلاء على هذه الاماكن فهذا مالا يملك ان يفعله فان فعله كان على القضاء ان
يعتبر هذا الامر الاداري كانه لم يكن وان يعيد الحق الى صاحبه لانه لا يجوز لوزير
المالية ان يتصرف في املاك العباد بغير رضائهم وفي غير حدود القانون والحكومة لا
تستطيع ان تنزع ملكية الافراد الا اذا اتبعت في ذلك اجراءات نزع الملكية التي
يتمها القانون فكيف يمكن مع هذا ان يقال ان وزير المالية يستطيع ان يصدر امره
الاداري بالاستيلاء على امكنة مؤجرة الى الغير او مملوكة لهم اذن لما كان المشرع
في حاجة الى النص على اجراءات خاصة تبعتها الحكومة اذا ارادت ان تنزع ملكية
الافراد لان الملكية تملك على هذا الاساس ان تصدر اوامرها الادارية بالاستيلاء
على هذه الامكنة وتكون هذه الاوامر الادارية واجبة الاحترام

وكذلك فانه من الواضح باجلى بيان ان وزير المالية لا يملك اصدار الاوامر الادارية بشراء ارض مملوكة للغير او باستئجارها من غير رض مالكيها فليس له كذلك ان يصدر امره الاداري بالغناء عقد محرور بينه وبين احد الافراد لان الحاليتين سيان في وجود حق الغير ووجوب احترامه حتي يتنازل صاحبه عنه او يحكم القضاء فيه . .

وحيث انه تبين من كل ذلك ان قرار وزير المالية بالغناء عقد الاستيلاء بطرق الادارية على الاماكن الموءجرة انما هو اعتداء منه على الحق وعلى سلطان القضاء

وحيث ان مبدأ فصل السلطات مبدأ مقرر في الدستور المصري وهذا المبدأ يقتضي ان لا تعتدي السلطة التنفيذية على اختصاص السلطة القضائية مهما كانت الظروف والاحوال .

وحيث انه اذا جاز ان يميل غرور السلطات بالسلطة التنفيذية الى الاعتداء على اختصاصات القضاء فانه لن يجوز للمحاكم ان تمنح لهذا الاعتداء فتضيع بذلك حقوق العباد وضمائم الحرية .

وحيث انه لذلك كله يكون الحكم المذنب في غير محله ويلعبن الغاؤه

فلهذه الاسباب

وغيرها مما سيبيده وكيل المتأنف بالرافعة الشفوية وبالمذاكرات انا المحضر سالف الذكر اكلف دولة المعلن اليه بصفته المذكورة بالحضور امام حضرة قاضي التحضير بمحكمة مصر الابتدائية الالهية بجلسته المنعقدة ببيتة مدنية استثنائية في يوم الاثنين سبعة عشر اغسطس سنة ١٩٢٥ الساعة ٨ افرنكي صباحاً حتى بعد تحضير الدعوى واحالتها على المرافعة يسمع دوائه بوجه السرعة وبصفته المذكورة الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغناء الحكم المذنب الصادر من محكمة الموسكي الجزئية الالهية في القضية نمرة ٨٠٠ سنة ١٩٢٥ ويرفض الدفع الفرعي والحكم بأختصاص المحاكم الالهية بنظر الدعوى وباعادة القضية لمحكمة اول درجة للفصل في موضوعها مع الزام دولة المعلن اليه بصفته بالمصاريف وانعاب المحاماة عن الدرر جئين . .

موضوعات شتى

الشرق والغرب

بقلم الكاتب الاجتماعي غوليلمو فريرو

« تعريب الحقوق »

انعود مرة ثانية الى الشرق لنفث فيه عن طريق خلاصنا بين منعرجاته ومنعطفاته .
اعود الغرب الذي يفخر بعلمه ويزدهي بغناه ويتماثل بقوته للاذعان لاساتذة
المدرسة القديمة كما يفعل التلميذ الوديع .

لقد تعلم الغرب في تلك المدرسة قبل بضعة قرون سداد الرأي واحكام الفكر
فلاغرو اذا زائدت اليوم الكتب التي لبحث عن موضوعات الشرق وانتشرت بين
ايدي المطالعين في اوربا واميركا .

ومما يلفت الانظار كثرة عدد السائحين في الآونة الاخيرة في ربوع الشرق
القريب بقصد البحث والتنقيب والزخمة . وظهور فئة من المستشرقين في المانيا
لاعمل لهم سوى بث الافكار للرجوع الى عهد الحكمة الشرقية التي يقولون عنها
انها اصبحت امل الغرب الوحيد بعد اختلال مرافقه الحيوية . اما في بريطانيا فقد
انتشرت ابداً بين طبقات الشعب الانكوسكسو في دعاية دينية عليها مسحة هندية
فانحاز اليها جم غفير من الناس وصار غاندي وتاغور موضع اهتمام الجميع ومدعاة
لاعجاب البيئات المتعلمة والاوساط التي ترمي الى مبادئ اقرار السلام العالمي في
نصابه .

ولا ازال اذكر ما صادفنيه شاعر الهند الاكبر (رابندرانات تاغور) عندما ام ايطاليا
في الربيع الماضي ، من الحفاوة والاکرام والتطال الى معرفته مما اخاف حكومة الفاشستي
وجعلها ترغب اليه بالعدول عن سياحته وبقائه عند المرحلة الاولى منها اي في مدينة
ميلانو . ولا اعلم ما هو مبلغ اهتمام رجال العلم وجماعة المفكرين في فرنسا بهذا الامر

غير ان ذلك يتبين لنا من مطالعة الكراسة الشهيرة التي تطبع هنالك في قسمها المعنون « دعاية الشرق » حيث ابدى كثيرون من الفلاسفة والكتبة ورواد الممالك آرائهم حول حقيقة الدعاية الشرقية وفوائدها ومضارها مما يقع بمجموعه في مجلد ضخم فيه مختلف النظريات التي تعد بمثابة مستندات نينة بالنظر لاهمية الملاحظات وتباين الاستنتاجات . غير ان تعدد الآراء لا يوضح الموضوع ولا يربنا الحقيقة الناصعة بل خاق علينا الابواب ويقطع السبل .

« الشرق » ان كلمة الشرق لا تؤدي المعنى المقصود منها فهي مبهمه في ذاتها متناهية في اطلاقها والاولى بنا ان نستعوض عنها بكلمة اسيا « من ضمنها مصر » لقد كان للاسيويين تأثير كبير على الغربيين في الاجيال الماضية فنشروا بينهم في فترات من التاريخ معالم الحضارة ومبادئ الفلسفة وشذور العلوم والفنون واصول التجارة والصناعة والزراعة . وكان يوجد في اسيا لعبد الحكم الروماني ارس زاهرة له الطب . ووصلتنا منها الاعناب والنوت والبرققال ودود الحارير وعلمتنا بعد الاجتياح الجرمانى اساليب كل صناعة . واذا اردنا الاستطراد الى الامثلة وجدناها لا تقع تحت حصر . فقد ذكر احد كتبة الصينيين المدعوا (كوهونغ منغ) ان فكرة التفاضل الجنسي المنتشرة الآن في اوربا ان هي الا من اصل صيني . وان الاوربيين عندما زاور البلاد الصينية في الجيل السابع عشر اقتبسوا عنها فكرة تكوين الهيئة الاجتماعية وجعلها على اساس جنسي دون المعتقد الديني . وقد كان الاقتداء بالصينيين ولتقليدهم شأن بين الطبقة الراقية المتشورة في اوربا فتزعزع ايمانها وبعثت في الجيل الثامن عشر الثورة الفرنسية من مرقدها . ولكن هذه التأثيرات وتلك المكنانة ما منحت اسيا الا تقوياً مؤقتاً لم يلبث ان اضمحل مع السنين . كما ان الاساليب الصناعية والعلوم والفنون وبحالي الحياة العملية قد انتقلت في مدة من الزمن من اسيا الى اوربا كذلك انتقلت مرة اخرى في فترة ثانية من اوربا الى اسيا بل مساوية . وهما نحن اولاء متسلطين منذ قرن كامل على مقدرات الاسيويين الذين يقتسبون عنا العلوم والصنائع .

اما فيما يتعلق بالموضوعات الدينية فالامر كان على عكس ذلك لان البلاد

سبب مصدر القول بالربوبية ومهد الاهوت ومعمل الكثرة لنفسه وتوسيعه في
 «كوثانية» اليهودية والاراهمانية والمزدكية و...
 خطوات تلك وتابعها وهي البوذية والمسيحية والاسلامية. القصة التي
 ان عناصرهم واجناسهم من الاسيويين طريقة الاتهام
 السماء واخذوا عنهم كثيراً من ابادي الديانة و... ذلك
 من هذا القبيل. واذا جاز لنا ان نسأل هل من المقبول ان...
 حديد صبح ان نقول هل الغربيون مستعدون لقول ان...
 ت اسيا على غامض قوتها ومفعولها. اننا قبل حل هذه...
 ادينية في اوربا واسيا. ماهي الديانات التي...
 الاسلامية وهي متغلغلة في شعوب الشرق الادنى وفي...
 كلزية وفي ناحية من اليابان. والثانية اديانة «وذية»...
 الهندية والصينية. ثم الكونفوشيوسية، ذات صبح اسيا...
 لية ديانة، وهي قبت في جزء من بلاد الصين تلك...
 كبير ويتناقل الناس هنالك تعاليمها تبعاً للتقاليد...
 ساف الى هذه الديانات الكبرى معتقدات وطائفة اخرى...
 «فلسفية ودينية وسياسية نشأت في الهند بالاحتكاك...
 واذا نظرنا الى اوربا رأيناها نصرانية على الاطلاق...
 «والمسلمين» وتدين بثلاث ملل هي الكاثوليكية والرومانية والبروتستانتية...
 «المواطن الكاثوليكية كما في غيرها لا يوجد اثر الاثنين...
 «بين اقلية صغيرة تعيش بجانبها اكثرية ساحقة من ذوي...
 «الفكر الحرة» يجوز لنا الاعتقاد، والحالة هذه، ان هؤلاء...
 «شعاف الايمان يسمعون في المستقبل القريب بمرين ادينية...
 «لا يلبثوا ان يدخلوا دين الاسلام افواجا ويعتقوا...
 «يسيروا من عداد طلبة تاغور وغاندي؟ ويقروا تلك...
 ح

الاخلاص كما فعل اول المنتصرين في عهد الرسل ؟ ان القول بهذه الفرضيات قبل وقوعها يضحكننا اذ يجب علينا الانحسب مجرد حب الاطلاع على ادبيات الامم ميلا للاخذ بعقائدها . فقد اصبحت اوربا الان « واميركا ايضا » تستنفذ الكتب لار السب الادبي تناوش شعوبها فصارت تطالع بلا انقطاع وتلتهم الاوراق المطبوعة وتحضر « الاكلات الادبية » الغربية لتستخلص لها منها غذاء عقليا متنوعا . وقد اصبحت الكتب التي تبحث عن الشرق وعن دياناته قوتهم اليومي الان وفريستهم الوحيدة . بعد ان مر عليهم زمن « وذلك بعد الحرب العامة » مالوا فيه الى مطالعة كتب العبادات وقصص القديسين وكراريس المتصوفين فظن بعض المفكرين وارباء الرأي ان هذا الميل دليل فاطع على قرب نشوء الفكرة الدينية بينهم وظهورها . يثابتهم فكانوا مخدوعين كما خدعت حكومة الفاتسي وتوهمت ان مدينة ميلا تعزز المباديء « التاغورية » .

لا يحجم الغربيون في وقتنا الحاضر عن مطالعة جميع الكتب على اختلاف انواعها ولكنهم يعيشون عيشة من لم يطالع شيئا . لان تنوع القراءات يقلل من تأثيرها وقد لا يكون للكتاب اثره الطيب في النفس الا اذا تميز على غيره من الكتب وانفر باهميته واصبحت له مكانته الخاصة كما هو الحال مع التوراة المقدسة . يمتاز هذا العصر على غيره بمطبوعاته التي تفوق الحصر والتي اصبحت برغم ذلك قليلة التأثير عديمة الجدوى ، ونفرد نحن بميلنا للمطالعة ارضا لاحكام الضرورة العمياء . نكفينا كما نريد وليس اذعانا لجاذبية تلك الافكار الجميلة . واننا نجد الميل لامثال هذه المطالعات عقبا بذاته وبخاصة فيما يتعلق بالموضوعات الشرقية . ونحن نعجب بالاسيويين كما يعجب الاميركان باوروبا وبزورونها ولكن حكمتهم لم تعلمنا شيئا . نعم اننا نعجب بهم لكوننا محتاجين الى انقاذ البقية الباقية من المدينيات القديمة التي هدمناها بايدبنا على مدار الايام لنزيد في قوتنا وثروتنا تلك هي مأساة العالم الجديد واملنا انها لاتعاد مرة ثانية .

ترمي المدينيات القديمة الى الكمال ولا تفتش على السلطة والسيادة والتفوق فهي

من نعيمنا المرجو وجنتنا المفقودة التي لانستطيع دخولها ابداً . ومع كل فان الثروات
 الثلاثة المتراكمة منذ قرنين لاتنسنا نعيمنا الذي سيظل ذكره في موضع القداسة
 . تضم البلاد الاسيوية الان رسوم تلك المدنيات وبقايا ذلك الماضي الجيد مما
 نظير له في اوربا فهناك الاخلاق السامية والتقاليد الموروثة ومختلف الفضائل
 نواع التهذيب . ويهتم الغربيون اليوم ويفتشون في اسيا وفي اوربا على آثار
 ضي ولا يتطلعون للمستقبل ذلك لانهم لايقدر ان يفصلوا عن الماضي الذي
 هدموه بايديهم وتركوه اثراً بعد عين .

كتب الكونت كايزلنغ ، وهو ذلك الفيلسوف الالماني الشهير بانتقاداته
 مدنيت الحديثة واحد محوري الكراسية الشهيرة ، يقول بعد ان اتهم الحقيقة
 لاساسية أكثر من الجميع : لايرمي الكتاب الغربيون عندما يضعون الشرق
 تغرب في كفتي ميزان لاجراء المقابلة الى النظر الى المثال الاعلى للطرفين بل ينظرون
 الى المثال الكلاسيكي القديم ومثال العصور الوسطى ويعارضونهما مع المثال الاعلى
 رقتنا الحاضر . اي انهم يجعلون المقابلة بين فكرة التكامل وفكرة الارتقاء . يصعب
 بنا تحديد المبل الذي نشأ اليوم في اوربا واميركا للاسيويين واننا نعجز عن
 تدقيق فيه كما ان تاغور نفسه صعب عليه ادراكه عندما قارن في كتابه المسيحي
 الوطنية) بين المذهب الروحاني وميل الشرق للتكامل الادبي ، وبين المذهب المادي
 الذي يقرر فكرة التكالب على الحياة والاندفاع في طلب الرزق وكسب المال بلا روية
 ولا عقل . قال : ان النزاع الذي نراه قائماً بين الشرق والغرب موجود بين الغربيين
 أنفسهم فليس هنالك اوربا واحدة واميركا واحدة بل اوربا وان واميركا وان تتنافس
 كتناهما وتتنازعان مع بعضهما كما هي الحال بين الشرق والغرب . وان كل اوروبي
 واميركي مهما سميت درجته في العلوم هو في الوقت نفسه بنزعتين غربية وشرقية معاً .
 وقد روى لنا مارتلنغ ان العقل البشري منشطر الى شطرين شرقي وغربي وهذا
 الكلام يبين لنا تلك الحقيقة الكبرى وهي ان عصرنا الحاضر يجتاز مأساة مضاعفة فقد
 حاول ان يكتسح الارض ويستولي على كنوزها فاضطر الى هدم جزء من النفائس

والأشياء التي تروى في كالدانيات والأخلاق والفضائل والفنون .
 من أجل أن هذه الأجيال تخطيها كنه الأرض التي خصه الله بسكنائها .
 ياردي الله كنهها لا من يقطبها . وكانت فروع العائلة البشرية تعيش
 في عنده كون العميت مخي على لاقيا نوسات العظيمة . ثم
 حاسب عثر بارتياق البقاء والتجوال حول الكرة الأرضية
 على بعضهم . وقد تمسك الأوربيون في ظر
 مدة ثلاثة قرون ولكنهم أسرعوا السير في الجي
 مدينتهم العلمية الميكانيكية انقارات الجي
 وبأشرطة التلفزيون .

من شفي في جميع انحاء العالم والاستيلاء على كنوزها الى جماعة .
 يوب الذين استغلوا مدة قرن كامل بلا انقطاع في هـ
 اسرية باجمعها تشتغل في هذا السيل سيد
 من الارض والاطلاع على معالمها الخبايا ولا شك ان
 مع تيار هذه الزوابع الجارفة . واذا اردنا ان نستحق
 من الارض وجب علينا بذل كثير من قوى الدم
 لارادة وتدة المذك . وفوط التخيل وعظيم الاشتغال بشكل لم يسـ

ونـ القديمة لم تعمل على تشجيع الفكر ايتمكن مر
 ذات دأبت على تقيته من الشوائب ليبلغ
 من الحياة على ذروات الكمال .

رن مشاكل وعثر في مجيئه على جملة مؤسسات
 التي تهايه احترامها والتشع لها فلما اخرجته
 لم يحجم عن هدمها . وبينما كان يقوم بعمله الذي
 وجهت اليه انواع النعوت والتهنم فلقيه الناس بقرن الحماقة .

كنا لو نظرنا الى مقدار ما عده من الخرافات وما زله من الابطال لنعناه بالقرن
سوفي الشرس ولكنه لم يكن لاهذا ولادته من انه فتح ثغرة عظيمة في تاريخ
الم كان من تأثيرها قطع الصلة بين القديم والحديث

وهكذا فان الاستيلاء على مجادل الارض لا يمكن ان يكون سوى داة قطع وعمل
يبدله مكانا ثانويا بين مشاغل البشر . عندئذ تعود الانسانية مدسوح نطاق
ارض الى الاكثار من ثروتها والتفتيت من فكرة الكل الاعى التي هي من حبل
سالح البشر ومقتضيات الحياة . ولقد شعر الذين عاشوا قبل قرن بهذه الضرورة
باحترموا الماضي واجبوا برسومه وبقياده وصق فيهم فبقينا قول ماتراين ان عقليا
سطرة الى سطرين واننا نعيش في شبه ميل عظيم توجد فيه اعلام المدييات القديمة
نسبة تلك الممعة التي ستشع في المستقبل اي سند مريم افتتاح مجادل الارض .
ما نستغل جميعنا لاجل هذا المستقبل ونكر فيه راتطارين الشرقي والغربي
من دماغنا .

من اشعار العرب

نال القاضي عبد الوهاب :

متي تصل العطاش الى ارتواء	ذ استفتت البحر من ركبا
ومن ينفي الاصاعر عن مراد	من دحان لا كبر في الزبا
وان ترفع الوضعا يوما	عن الرفعا من احدى البلايا
اذا استوت الاحافل والاعالي	من فقد حيايت منادمة الخايا

اثر الثورة العالمية

في النظام الدولي العام

— ٣ —

بقلم الاستاذ سامي الجريدني

قال رمزي موير استاذ التاريخ في جامعة منشستر انه ليس في الكلام عن النظ
الدولية والسياسية من كلمة مضللة ككلمة (حق) فالقول بان هناك حقاً مطلة
اكل امة بان تكون ذات قومية مستقلة ليس الا خرافة قانونية . وعلى المدعي
بهذا الحق ان يثبت بانه اهل له جدير به . وان عائدته خير له وللجمعية على
العموم . فان الاساءة في استعمال الحق حتي يفسد امر صاحبه عليه وامر جيرا
ايضاً لدليل على وضع الشيء في غير محله . فالقومية في ذاتها ليست حقاً لكل الشعوب
بل هي نظام سعي اليه فئيل . وهي لا تنال الا بامر من اولها استعداد الاقوام
بشعورهم بالرابطة القومية الحقيقية التي تربطهم بعضهم الى بعض فلا يستطيعون
الصبر على الانفصال . مدفوعين بدافع من ماضيهم يجمع تقاليدهم وعاداتهم وبذكري
فخرهم وانتصارهم او ذلهم وانكسارهم في سبيل بقائهم متصلين . وثانيها الدفاع عن
هذه القومية والوقوف في وجه من يحاول العبث بها . فهي بنت دهر وابوها هذا
رجل سلاح فقاومة فخر فانتصار . وليس في كل التاريخ من مثل واحد نضر به
على قومية نلت سلماً او صلحاً بغير جهاد . فالقول بالحق المطلق تضليل لا يؤيده
الواقع . لان الحق من يعرفه ؟ واين هو ؟ وما هو ؟ وهل يتفق اثنان على الحق وكل
يدعيه لنفسه والبعد بين وجهتي نظرهما بعد ما بين السماء والارض . وقد يكون
الاثنان مصيبين لان لكل شيء وجهين حتى الفضيلة .

لسنا من دعاة النظرية المادية ولسنا من انصار تحكيم القوة ولكننا نقرر امراً كل

نحي الامم بدلنا عليه . وليس مايقول به بعض كبار المفكرين من اجراء الحق
 بلقي والركون الى ارادة الشعوب الاآيات ذهبية لانطيق البقاء على حقيقة الطبع
 انساني بل على كنه الطبيعة نفسها . خذ مبدأ تقرير المصير مثلاً . فقد اقامت هذه
 طرية العالم واتحدته واستهوت معظم الشعوب بل كل العامة فهل يصلح تقرير
 مبر قاعدة للنظام ؟

ان بدأنا بتطبيقه في بلد فان تنتهي حتى يتناول كل اجزاء هذا البلد فيضيع
 ما عرفه العالم حتى الان من نظام ومن قوميته ايضاً . فهل كان من حسن الرأي
 بترك لولايات الجنوب في اميركا الشمالية حتى تقرير مصيرها والاتصال عن
 آيات الشمال ! اذن فلماذا كانت حرب ١٨٦٠ . واين تكون الامة الاميركية
 غليمة الان ؟ بل ليت تقرير المصير هذا يلبث على حال . فالشعب الذي كان يطلب
 بقرار مديره على هذا الشكل منذ عشر سنين تراه الان لو استغنى لطلب مصيراً آخر .
 بما شيء يكاد يلمس اليوم باليد فانهم يقولون في تاريخ حروب نابليون انه لو استغنى
 رثتمو فينا في سنة ١٩١٥ سكان الباليك في ماير بدون لطلبت الاكثرية منهم
 الانضمام الى فرنسا ، ولكن اوربا كلها كانت تأبى ذلك عليهم وتأبى ان تزيد قوة
 فرنسا وطلب عدد كبير منهم الالتحاق بهولندا ولكن الحرب التي
 نمت بينهما سنة ١٨٣٠ لاعظم برهان على فساد ما قد كانت تكون عليه تلك الرغبة
 ل مالنا وللأمثال تنلمها من بعيد . فلو اخذ رأي المصريين الان في تقرير مصيرهم
 لما رأيت واحداً يقول بغير الاستقلال ولكن لو طرح هذا الاستفتاء على الجمهور قبل
 سنة ١٩١٤ لرأيت اكثرية تقول بعدم الاتصال عن دولة الخلافة اتصالاً تاماً واقليّة
 تقول ببقاء الاحتلال . فأبي الرأيين تأخذ وايهما الحق اليقين ؟ كلا ثم كلا .
 فالقومية تظهر وتؤخذ وتثبت بتهبوء النفس لها وبالجهاد في سبيلها وما زاد على ذلك
 فليس من القومية في شيء .

وقبل ان نتقل الى بحث آخر لابد لنا من كلمة نقولها عن العامل الاقتصادي في
 تكوين القومية . وكان الواجب علينا ان نأتي بها عند الكلام عن عوامل اللغة والدين
 والجنس والجغرافيا . فان لبعض الكتاب (ومنهم الذين انتقدوا معاهدة فرساي)

واعلم بتعجيل كل ما بطراً من الطواريء على العقل البشري وعلى الروح البشرية بعلم اقتصادية . فهم يقولون انه اذا توفرت المصلحة الاقتصادية في جماعة من الجماعات وانها تحل بين الافراد اعمالا متشابهة ومعايش تجارية متأللة فتصير عاملا عظيما اذا سُن في تكوين القومية . فبلد زراعي كمصر مثلاً يعمل اكثر من ثلاثة ارباع سكانه في القطن له من هذه المصلحة الاقتصادية رابطة تربط كل الذين يعملون في زراعته برابط يجمع بينهم فيصبح عاملاً في القومية ان لم يكن العامل الوحيد فانه عامل قوي متين . على ان هذه النظرية فاسدة لا تركز على شيء من الحقيقة ولم تكن لتستحق الالتفات لولا الخوف من انها قد تستهوي بعض الناس الذين يقرأون ما يقوله هؤلاء الذين يدعون جهلاً انهم اقتصاديون . فلم يكن العامل الاقتصادي ولن يكون سبباً من اسباب القومية فالشعوب تشعر فتحكم وتتقارب وتتألف بعواطفها لا بمصلحتها الاقتصادية . فقد يصح لدولة ان تضع نظاماً اقتصادياً خاصاً تميز به اهلها عن غيرهم ولكنه لا ينتج الا في بلاد اشربت بدقومية من قبل . واما السياسة الاقتصادية فقط فلا يمكن ان تربط ما تفكك بين الانواء . فلم تكن الوحدة الاقتصادية التي كانت معمولاً بها في الامبراطورية النمساوية بنافعة في تكوين قومية نمساوية تضم الشعوب المتعددة التي كانت تؤلف تلك الامبراطورية . بل ان المصلحة الاقتصادية تهمل ويضرب بها عرض الحائط عند الشعوب المستكملت القومية . خذ انكلترا او فرنسا مثلاً فلو جارينا المبدأ الاقتصادي لوجب على سكان ولاية لنكشير ان يكونوا اعداء لسكان ولاية كنت لان مصلحة هذه التجارية غير مصلحة تلك ولكن الروح القومية تجعل ايتار بعض المنفعة هنا على بعضها هناك ميسوراً

كذلك الولايات التي تخرج الحر في فرنسا لو اتبعت فائدتها الاقتصادية وحدها لوجب ان تعادي ولايات الشمال وتتحد مع بعض الولايات الالمانية او الايطالية التي تفيدها فائدة مادية اكثر من اخوانها الفرنسيات . ولكي يكون للفكرة الاقتصادية قيمة في تكوين القومية يجب فرض وحدة اقتصادية مستقلة للبلد الواحد . وهذا مستحيل فانه اذا كان هناك من شيء قد اثبت تاريخ الأمم فهو الحاجة الاقتصادية

من بين كل شعوب الارض واستحالة استقلالامة عن اخرى استقلالاً اقتصادياً .
 . اميركا — القارة الشمالية — لو فرضناها وحدة اقتصادية متجانسة واستهلكتها
 نفسها لما امكنها ان تبقى بعيدة عن القارات الاخرى . لانها قد يزيد انتاجها او
 من عن استهلاكها فتضطر الى التصدير والتوريد فتنشأ العلاقات مع الامم الاخرى
 وحدة الاقتصادية هي العام كله ولا وحدة اقتصادية غير هذه . يقول بن لسياسة
 اقتصادية اثرها في القوميات ابعد الافوا من القوميات . وسرى في باقي بعد
 ها تعمل على القوميات لالها وانها اكثر اثرها في النظام الدولي منها في اي نظام
 غير فيها وضع الاقتصاديون من حواجز بين اقوام تجمعهم الضرورة القومية ما
 تطاعوا ان يمزقوا هذه القومية . ومهما ازالوا من الحواجز فقد يستطيعون ان
 كثروا المعاملات وروجوا الاخذ والعطاء ولكنهم لن يستطيعوا ان يوجدوا القومية
 . لم تكن ذات اصول تمتد في تربة اولئك الافوا . فالنبي الذي نراه في بعض
 جرائد الآن على السلطة الفرنسية انها مزقت الوحدة السورية فقسمتها دويلات
 وصلت مرافقها الاقتصادية لا يرتكز على اساس له شيء من المنطق في السياسة الدولية .
 فبكن هناك شيء اسمه قومية سورية في كل ماضى من الاجيال بل كانت تبه
 مرة عنصرية هنا ودينية هناك تمتاز بها بعض البلدان السورية عن الاخرى ولا يؤثر
 لاقتصاد في هذا التفريق او الضم في شيء مطلقاً . وسنوفي هذا الكلام حقه
 عند البحث في القومية في الشرق . اما الآن فاننا لاثمل من القول ومن تكراره
 ان القوميات لا تعطي ولا تولد بنت الساعة بل لابد من استعداد كامن ذاتي استطاع
 الاستدلال به عليها ماذا ظهرت كان عليها في ان توبد وجودها للعالم اجمع .

فالقول بان الغالب قد محا قومية المغلوب وان للمغلوب حقاً في قومية يرجعها له
 العدل ليس الا قول هراء لا يماثله الا القول بان لكل انسان الحق بان يكون ذا
 بزة حسنة وان على الحكومة ان تضمن له حسن طلعته .

بقيت ضلالة اخرى يكثر ترديدها على اللسان والاقلام ولا بد من وضعها
 موضعها الخليفة به . تلك ما يطلقون عليه اسم الاستعمار او الفتح او التوسع فيقولون

لأنهم الاستعمار ومطامع المستعمرين واستبداد الفاتحين وأن التوسع أداة
وتحكم القوى بالضعيف وأن لكل أمة حقاً في الوجود مستمتعة بالبقاء والاستقلال
ولا يحق لأمة أخرى أن تغلبها على أمرها . أحق أنه لا يجوز لأمة أن تغلب على
أخرى وأنه لا يجوز لأمة أن تتوسع وتفتح وتغرس مدينتها الأدبية والمادية خارج
عن ديارها ؛ قد يكون في التوسع وفي الفتح طرق يتبعها ظلم أو استبداد كتب
قليل تبعاً لآخلاق الأمة الفاتحة - - هذا منكر لا مرر له إنما نحن في المبدأ
مبدأ توسع مدنية وطينتها حتى نعلم ما تستطيعه من انحاء المعمور . اجازة
لوصفت النظرية التي تقرها في الصحف السيرة أن كل شعب حقاً في البقاء في
الأرض التي وجد فيها لا يجوز منازعته عليها أو إهماله فيها لكان في ذلك
القاضي على كل ما تقدم في التاريخ من مدينت وفنوحات وتوسع وعلى ما تشاء في
الحاضر من سير مدنية غالبية على قاض مدينت طال عليها القدم فلا تستفيق
لو كان حقاً أن الشعب الذي أوحده طبيعة في هذا الجزء من المعمور
أصبح صاحبها من غير منازع ولا مشارطة وإن العادل يقضي بحمايته من تعدى
آخر لبق العالم هو من جذر التاريخ لم يتحول ولم يتقدم وماذا يبقى من
هذه الكرة الأرضية إذا نزاع منه قيام أمة وسقوط أخرى وشهوض مدنية على
أخرى ؛ أو ليس تاريخ المدينة منذ القدم تاريخ توسع واستبدال حضارة
أو تقمص واحدة في أخرى . أمن العدل أن نقف هذه النظرية السقيمة حلة
عائقاً في سبيل طغيان مدنية شابة ملأى بالحياة حباً في الإبقاء على ما لم يعبر
للعمران ؟ إذن كيف زالت حضارات الأقدمين وكيف دالت دولة اليونان ثم
الرومان في حضارتهم ثم أورثوها لمن بعدهم ؟ بل كيف قامت الحضارة الإسلامية
وامتدت وعم سلطانها العالم الشرقي وجزءاً من العالم الغربي وهل كانت
الابطال الذين قادوا الإسلام في صدر تاريخه يسمعون من عجز الروم وقعدة الفرس
كلاماً في الحق في البقاء وفي حقهم في أرضهم ؟

على طالب الحقيقة الاجتماعية وعلى تلميذ الحقوق الدولية العامة أن يوسع عقله

يحتمل علاقات الأمم بعضها مع البعض الآخر وان يكون ذا نظر افقي واسع كما
 في الافرنج .

المحضارة حق على الناس وللارض حق على ساكنيها والاصلاح حق في البقاء
 من به حق من لا يصلح . والارض يرثها العدد الصالحون وما العباد الصالحون
 يحسنون سياستها فيستغلون خيراتها ويسعون بالجموع تدنية تبعث فيهم روحاً
 رومانياً من حديد تطيع البلدان الاخرى بطاعتها . فكأن المضعيف حقاً
 ويحق ايضاً . واذا جاز الافريقي ان يرق في عقر داره ان يحتج وراه حقه
 رضه له كذلك يجوز للاوروبي السيطاري ضاقت داره بهيمته وعزمه وروح
 انه ان يحتج بحق التقدم والسيوع في ملك الطبيعة . هذا هو شأن المدنية الاوربية
 صاغت بها القارة الاوربية بما وسعت — ضاقت بروحها وضافت بتأديتها فامتدت
 الى العالم في اميركا الشمالية منها والجنوبية ابتداء الشرق يكاد يكون عبداً لاختلاف
 بين مدنيتهما وعقليته عن عقليتهما مما جعله يائي ان يتكيف بكيفه فيتمثل نظمها
 بها . فالاستعمار والفتح وما الى ذلك من الانعطاف لا يوردي بالحقيقة لمعنى المقصود
 صعيان المدنية الاوربية على العالم وربما كانت قرب الى العواسان يقال توسع
 ية الاوربية خارجاً عن اوربا

ومهما قيل من الانماء فاعبرة في تنهم الخور حقيقة هذا التوسع بل اكبر
 ر في ان يعرف قادة الشعوب وزعمائهم حقيقة تاريخ المدنيات حتى يتبينوا سبلهم
 يمتون بديانهم تكييفاً يمشي مع روح المدنية الحديثة بحمد ان تتحسمه وتقتسمهم
 الله والطبيعة في خلقه

(للبحث ثمة)

شرح صك الانتداب

لسورية ولبنان

بقلم المحامين الفاضلين السيدين صباح وصادق التوتونجي بطرابلس الشام

« كتبت خصيصاً للمحقق »

المقدمة :

لقد وجدت حاجة الأمة عظيمة للإصلاح على شرح صك الانتداب ،
 بإلغاء هذه الحاجة كخدمة وطنية يساعدنا فيها الانقلاب الذي حصل في الأفرار
 ومهد سبيل حريتها ، أردنا ان نقرم بعملنا رعايتنا الوحيدة منه هي اطلاق الأمة
 مصدر نوات شؤوهم الان في المستقبل لكي تصبح امة محترمة بين الأمم لها الر
 وفيها الاهلية لتكييف امورها والدفاع عن حقوقها . وقد اجرينا المناقشات الحقة
 لهذا اترح وتعد في كل مواده بالدق والروية لتتم الاستفادة منه فنرجو ان نوفق
 تبعاتنا لهذا البت الجليل عام يكون فاتحة لدرس مطول في هذا الموضوع .

دباجة الصك :

جمعية الأمم والانتداب السورية ولبنان : « لما كانت الدول المتح
 الكري على اتفاق تام في انتداب دوله وصية على سورية ولبنان بصفتهم اجزء منفصل
 السلطنة العثمانية ، تبين حدودها وتقوم باسداء النصح والارشاد لاهليها في ادارة
 لادهم طبقاً لاحكام المادة ٢٢ الفقرة الرابعة من عهد جمعية الأمم . ولما كانت هذه القول
 بد قررت ان انتدب لهذا الغرض حكومة الجمهورية الفرنسية التي قبلت القرار واعترفت
 فنصوص الانتداب المعرضة على جمعية الأمم للموافقة عليها . ولما كانت الحكومة
 المذكورة تعهدت بتفاته الانتداب
 المذكورة
 المذكورة

المقدم ذكرها الفقرة الثامنة انه وان لم يتفق اعضاء الجمعية من قبل على درجة السلطة والمراقبة الادارة التي تكون للدولة المنتدبة : فان مجلس ادارة الجمعية يفصل على وجه خاص في هذه الشؤون .

يفهم من دياجة الصك ان الدول المتحالفة قد اتفقت من قبل على ادارة هذه البلاد حسب نصوص الانتداب وان جمعية الامم قبلت به وعملت على تحقيقه فسلمت بعد المدينة البلاد السورية التي كانت جزءاً من السلطنة العثمانية للجمهورية الفرنسية : ما هي الجمعية ؟ ومن اين انت لها الصلاحية للتصرف بمقدرات الامم والشعوب ؟ يتضح من النص ان السلطة الاساسية التي اكتسبتها آتية من اتفاق الدول وذلك مما بناني الحقوق الشرعية فقد اعتبرت الجمعية المشار اليها سورية ولبنان حكومتين مستقلتين وتركت تعيين حدودهما للدول المتحالفة .

« الفقرة الاولى من دياجة الصك » مهمة الانتداب : تقوم الدولة المنتدبة باسداء النصع والارشاد للبلاد الواقعة تحت الانتداب وتساعد اهلها في ادارة شؤونها طبقاً لاحكام المادة ٢٢ الفقرة الرابعة من عهد جمعية الامم . .

اذا راجعنا مامر علينا من الحوادث والواقائع في السنوات الخمس الاخيرة رأينا انفسنا قد تقهقرنا في مواضع عديدة دون ان ندري السبب الاول لهذا التأخر وكان الاخرى بنا ان نقطع مسافة بعيدة في طريق الرقي والاصلاح .

لا يعقل ان يكون هذا التقهقر ناشئاً عن تقاذف مصالح الانتداب والاستقلال . اذ ان الانتداب الصحيح يفرض على البلاد استقلالها الداخلي ويسمح لها بانشاء حكومتها وبمجالسها الوطنية ويمكن السكان من ادارة شؤونها بانفسهم . غير ان اساس الشكوي هي الادارة المباشرة التي لاتصلح الا في المستعمرات المتأخرة في المدنية والعلم . اجل ان حصولنا على امانينا الاستقلالية الداخلية مع بقاء الاشراف للمنتدبين لا يعاكس روح الانتداب على الاطلاق ولكنه بناني روح الاستعمار .

حقبة الانتداب :

يحتاج المادة المشار اليها في عهد جمعية الامم الى كثير من التأمل

والتوفيق مع مبادئ هذا الانتداب اذ انما تعترف باستقلال الشعوب المشمولة بالوصاية وتترك لهم الخيار في تعيين الدولة المنتدبة وتحويلهم الصلاحية في ادارة بلادهم .
وتصرح الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من دياجة الصك بمجسول الاتفاق الآنف المذكورين الخلف على انتداب فرنسا سورية وقبول هذه به وتفيذها لمواده باسم الجمعية مما يدل بصريح العبارة ان الجمعية كانت على اتفاق تام مع الخلفاء ولم تحالفهم في شيء . وتذكر الفقرة الخامسة ان السلطة انتهت اجمعها « لعدم اتفاق اعضاء الجمعية » لمجلس ارادتها بنوع خاص في تحديد درجة سلطة الانتداب ومراقبته وادارته وهذا السبب وحده هو الذي جاء مدورا لحركة الجمعية المذكورة . وكأني ببعض اعضائها قد رأوا من الموافق ان لا يلبس الملوك على انفسهم حبة قطعية يادقها احتجاجات متوالية . ثم انشأ مجلس الجمعية بعد ذلك لجنة درجتها لجنة الانتداب تجمع مرة او مرتين في السنة ويقدم لها ممثلو الدول المنتدبة تقارير عن حالة البلاد الموضوعة تحت وصايتهم .

شرح مواد الصك

المادة الاولى : النظام الاساسي والاستقلال : « تضع الدولة المنتدبة نظاما اساسيا لسورية وليسن في خلال ثلاث سنوات تبتدي من تاريخ التسروع بتطبيق الانتداب ، يكون بمنزلة الانظمة التي تصدرها السلطات الوطنية ، ينظر فيه بعين الاعتبار الى حقوق الاهلين في البلاد المذكورة وإلى مصالحهم وامانيهم ، وينص فيه على اتخاذ التدابير التي من شأنها تسهيل سبل النعم والتقدم للمواطنين لسورية ولبنان كدولتين مستقلتين وتسير الادارة فيهما وفقا لروح هذا الانتداب ريثما يشرع في تنفيذ النظام الاساسي . وتؤيد الدولة المنتدبة الاستقلال الاداري المحلي هنالك بقدر ما تسمح به الاحوال »

الشرح : تعين الفقرة الاولى المدة لوضع النظام الاساسي حتى يتسنى للطرفين درس المواد اللازمة والاتفاق عليها وحل الخلاف الذي يفلب ظهوره . فلو ان

لانتداب تحقق اعتباراً « كما هو واقع » من يوم وضعت دولة المنتدبة يدها على زمام الامور في سورية ولبنان ؛ فكانت المدة المذكورة قد انتهت من زمن بعيد . اما والثلاث سنوات بدأت من تاريخ تطبيق الانتداب بموجب صك فنها تنتهي في ٢٦ ايلول سنة ١٩٢٦

كيفية وضع النظام الاساسي .

السلطات الوطنية : لما ورد الصك المنشر اليه نتطرق من الحكومة الوطنية مباترتها بوضع نظام يتفق مع مبادئ « لامة الحرية » لتأسيس مجلس ينتجبه الشعب بلء الحرية والاختيار لان المادة الاولى تحول الشعوب المنتدب عليها حق الاشتراك في وضع قانونها الاساسي ، واستتراك لامة لاية الا بواسطة انشاء مجلس منتخب ، مؤلف من الوطنيين والمستدين ، يكون صاحب التوافق الفعلي حيث تجرئ فيه المناقشة على المبادئ الحديثة ولائحة الدستورية فيحيى العمل مطابقاً لروح الحق العدم . اما اذا وضع التوافق على غير هذا الشكل فانه يعتبر غير مشروع . وتبقى الامة على حفا من التدمير والحذر . ولا تنجح البلاد الا يوم تطمئن النفوس فما الاصطناع لمن يتولى امورها عندئذ يتبادل الترفقات الثقة ويحل احترام السلطة في اقلوب محل الرعية .

يلوح لنا ان الدولة المنتدبة اصبحت مقتنعة لان بن قانون الاساسي الموقع باسم المسيو روبر دى كاي يظل حائلاً دون اطمئنان الفوس الى سلطة لانتداب . لذلك نزلت على نص المادة الاولى وعدلت عن التذرع بما قاله المسيو و نكراه من ان القانون الاساسي موضوع وجاري العمل بمجراه منذ سنين . واقبلت تريد محو ذلك القرار المؤلم الغريب ووضع قانون اساسي صالح . وقد ارتأت ايضاً ان تفسر ما هية السلطات الوصية فبعتت كتباً الى فريق من المفكرين والى الجمعيات الوطنية ولا ريب المهن الحرية ولقابة المحامين تطلب فيها ابداء رأيهم في القانون الاساسي الذي بدأ بدرسه في باريس برئاسة المسيو بول بونكور حاسبة ان لا شأن لا بناء البلاد في الامر في حين انهم هم وحدهم الذين يهمهم

امر الدستور السوري اللبناني .

ولا ندرى لأي سبب خرجت الدولة المنتدبة عن الاساليب المعروفة في بلاد العا
في وضع قانوننا الاساسي .

فلقد سبقتنا مصر في هذا الطريق وكان للعراق النصب الاكبر في وضع قانونه الاساسي
واننا لانطمح الى ابعدهما وصل اليه المصريون والعراقيون . ولسنا هنا في موقف تثبي
منه وجه الحكمة في كون الدولة المنتدبة استباحة تفسير عبارة السلطة الوطنية بطريقة
الاستشارة الخطية لمن تريد ، ولكننا نتبع هنا اراء الامة في ما هي السلطة الوطنية
وهي على ثلاثة اقسام :

الاول يقول — بالمجلس المنتخب وانفراد البلاد في وضع قانونها

والثاني يقول — باللجنة المعينة تدرس هذا القانون بمجموعة وبالاشتراك م
الدولة المنتدبة .

والثالث هو الذي يرى رأي الدولة المنتدبة في استفتاءها الخطي .

ويجدر بنا ان نذكر موقف الصحف الوطنية وفتتها المشهودة في انتقاد الخطة التي
سلها رجال الانداب . ويسرنا ان يدرك المنتدبون اخيراً اغلاطهم ويعلموا ان
طريقتهم في رسائل الاستشارة منكورة لم يسبقهم اليها اشد الدول استبداداً وظلماً .
وان هذا الابتكار الجديد في وضع القوانين الاساسية مما حدا بالمفوضية العليا الى
فشر بلاغ على السوريين واللبنانيين تصرح فيه بمنحهم الحق المطلق في ابداء ارائهم
في دستورهم المنتظر . نتساءل هنا كيف تستطيع لجنة الميسو بول بونكور التوفيق بين
الالوف المؤلفة من الرسائل ثم تأتي بالنتيجة وتبرز مشروعاً نقول عنه انه مستمد من
راء احرار الوطنيين ومفكرهم . في حين انها لم تحفل برأي احد . فهل من شأن
المباديء الجوهرة العيش بحقوق الامم . ام انه يجوز للقوي ان يستبيح لنفسه الاستيلاء
على حقوق الضعيف بعد حرب ضروس لم تضرم نيرانها الا بغية المحافظة على حقوق
الام واعطاء الشعوب حقها في الحياة ونصيبها من الاستقلال ؟؟

يوجد هنا مجال للقول بان جمعية الامم « بالرغم من عدم مشروعية صلاحيتها »

لتمت مبادئ نظام الأساسي لما فت سر من يتمتع ثلها في المخابر بحسب
 سيسي وانجاس اوصية وتركزت لثرفين حرية الاتاق فذا . يتفقا ورسليم .
 وط تحكيم الجمعية كان ذات . ثلاثة نقود الاسامية . وخص لة
 اون عى مطابقة النظام لاسان . لى الاهل في حقوقيه و بظنه . و .
 لادارية وبيئهم للاستقلال . اما حقوق الامة فمعروفة ومقررة لدى العالم اجمع
 ان تحكيم نفسها بنفسها . لى لى اذا تدبرت امورها وحكمت نفسها لى
 . وتعت بحقوق لة لة . لى لى ان تخرج حقوقنا من طور التمييز
 . قد تتحقق ذ صادفها رحمة . لى في . ذ لى
 صالح الامة وامانيها وجميع مقدرات . تنصرة على التمني فالبلوغ الى الغاية المنشودة
 . لى عن هذه الطريق .

ان لتدابير لى من . لى لى . و . لى لى
 . لى العراقل فذا . لى لى . لى لى لى لى لى
 . لى لى لى .

قال ابن عبدربه : حل يوزى . لى لى لى لى لى لى لى
 يخذ زرع بغير بذر . او تجي برد بغير عرس او يوري زيد بغير قدح او يتعوس
 بغير طلب

قيل ل محمد بن عمران : ما مروءة من الاعمى في السر سينا تستحي منه في الامة
 قال الاحنف : ما سامت رجلا . كنت رجلا ولا زحمت ركبتاى ركبتيه وذا
 لى اصل مجتدي حتى ينتح جبينه عرقا . لى لى لى لى لى لى لى

امتدح نصيب عبدالله بن جعفر : مر له بخيل وابل وآتات ودنانير ودراهم فقال
 له رجل امتل هذا الاسود يعطى مثل هذا المال فقال له عبد الله بن جعفر ان كان
 اسود فان شعره لا يبيض . ان تناءه عروى ولقد استحق بما قال اكثر مما قال وها
 اعطيناه الا ثيابا تبى ومالا يفتى ومطارا تنضى واعطانا مدحا يروى وتناء يفتى

الدين وحرية الرأي

وافاني البريد بعدة رسائل من كتاب وادباء افاضل بسألوني فيها عن محاكم الاستاذ المستر سكو بس الذي قال لطلبته ان قصة التوراة في منشأ الخليفة لا تطابق الحقيقة وان الانسان والقرد من اصل واحد وترتب على ذلك ان محكمة ولاية تنسو (احدى ولايات اميركا المتحدة) حكمت عليه بغرامة قدرها عشرون جنيتها وطلب مني ان اوفق بين هذا الحادث وما كتبه مراراً عن مبادئ الديمقراطية وحرية الفكر في اميركا وقد أشاروا في رسائلهم الى قضية فضيلة الشيخ علي عبد الرازعة ووجه الشبه بين الحادثين خصوصاً لوقوعهما في زمن واحد

وقد حررت بعض الكتب رداً على هذه الرسائل وحال ضيق الوقت دون الافاضة فيها — ولما كان الرد على جميعها مستحيلاً وددت لو أنفسح لي المقطع الاغـ مجالا لشرح حقيقة المسألة كما تنبعتها في الجرائد والمجلات الاميركية وما اعلمه من اتجاه الرأي العام الاميركي حيال مثل هذه الحوادث

حدث منذ عامين ان ولاية تنسي سنت قانوناً يحرم تعليم نظرية النشوء والارتقاء لان في ذلك (في عرف واضعي ذلك القانون) مفسدة للناسئة وتشويشاً لمعتقداتهم وقد مر سكان اميركا على هذا القانون الغريب من انكرام فلم يعباوا بما جاء به شأنهم في سائر القرارات والقوانين التي تضعها بعض الولايات خصوصاً المتأخرة منها — ولا يخفى ان وضع مثل هذه القوانين الساذجة دليل في ذاته على الديمقراطية الحققة وقوة الرأي العام واطلاق حرية الاقتراع لجميع افراد الامة حتى العامة منهم بلا قيد ولا شرط وذلك ان سكان ولاية تنسي (وهي من الولايات المتأخرة مدنية في اميركا) لهم الحق في سن ما يطيب لهم من القوانين متى كان متفقاً عليها باغلبية الاصوات مهما كانت تلك القوانين ساذجة او غريبة بشرط الانتعاض مع مبادئ الدستور — فاذا حان الوقت لتطبيق هذه القوانين (كما اذا قدمت قضية للمحكمة كقضية

تر كويس) وحكمت محكمة الولاية طبقاً لهذه القوانين وايدتها محكمة الاستئناف ولاية عينها فان للمدعي عليه ان يرفع دعواه الى محكمة الاستئناف العليا في سنطن. وهذه تقض حكم الولاية متى كان مناقضاً لمبادئ الدستور واهم من ذلك
نختم الغاء القانون الذي حكمت المحكمة بناء على نصه وتقرر في حيثيات الحكم القانون المشار اليه مناف للدستور وغير مطابق له .

من هنا ان اذكر القاري ان لكل ولاية من ولايات امريكا قوانينها ونظمها حكمها ولذا تجد جميع الولايات التسع والاربعة يختلف بعضها عن بعض وكأنت واحدة منها. مملكة قائمة بذاتها مع اشرف محكمة و سنطن العليا المشار اليها آنفاً .
من الحكومة اللامركزية

حدث في اثناء وجودي هناك ان ولاية اورنجون سنت قانوناً شديداً يقضي بلاق جميع المدارس الخصوصية — اي المدارس غير المجانية الاجبارية — بدعوي المدارس الخصوصية تفتح ابوابها لطبقة ابناء الموسرين مقابل مصروفات باهظة تصل الى خمسة آلاف ريال سنوياً عن الطالب الواحد . وبه هذا من التفريق اولاد العامة الذين يقدم اليهم التعليم مجاناً واولاد اصحاب الملايين ما يزرى .
عرف الجمهورية ويمحط من مبادئ الديمقراطية — وما كادت توصد ابواب تلك ماهد حتى ضج انصار الحرية في طول امريكا وعرضها وبرز الرأي العام بسخافة تامون غير ان محكمة و سنطن لم تتردد ساعة في القضاء على القانون قضاء مبرماً لانه يطابق الدستور واعيد فتح المدارس الخصوصية

قد يستغرب القاري ان لصدور مثل هذه القوانين من امة السواد الاعظم فيها من تعلمين فان سكان بعض الولايات او المقاضعات قد يكون معظمهم من المهاجرين العمال او ذوي المبادئ الساذجة او اصحاب الآراء العتيقة فوائك يوترون على رأي العام في الجهة التي يقطنونها ويتغلبون بحكم اكثر ريتهم على الفئة المستنيرة
اما حكاية المستر كويس فبسيطة جداً رغم ما افسحت لها جرائد امريكا من انهارها شأنها في مثل الحوادث التي يتفكك الجمهور بقراءتها وما تميل اليه من اثارة عواطف

١. هود وفت انظارهم الى صفهم ومقالاتهم التي تنقر على اوتار حساسة .
وتلخص حكاية الاستاذ في العبارة الالية :

أدركوا في استاذ في مدرسة ثانوية كوني رجل خامل الذكر لا يعرف عنه
شيء من أحد منات لأوف الذين تتقدمهم ولايات المتحدة لمدارسها المجانية
الزامية - كان يدرس علم الحياة لحياته فذكر صحة التوراة عن آدم وحو
وآدم حواء ولم يكن هذا الأمر الجديد في أمريكا غير أن أحد اصدقائه
المعروفين من اساتذة المدرسة سألها ان تشرح له حقيقة ذلك دوراً مضحكاً
فقال لها "تقضي قانون الالية وما يريدون ان يكونوا في الامتحان الاغاضه تمهيد
لكنني سمعت عن ذلك حين كنت في فرنسا فسمعت منهم المذابة ان يحسن
النفس ذكوة ونأي العام بشأن ذلك القانون الذي يدل على السخف .

[illegible]

بكرة لا متناهية العليا في واشنطن توفي اعماحي بريين وكان الرأي العام اشد حكا
الحكمة مما كان ينتظر صدوره من محكمة واشنطن فاستحسن المتر كويس ان
قصته تغلي في مرجل لمرئى العالم ونعلا تمت بعده وتجهله ما اراد فقد اصبح
من موضع السجارية والحزبي مخرج غير مأسوف عليه .

حدث قبل مدة لا استاذ بريين حصة اتهمه ان صاحب في جامعة من الجامعات
التي هي خطباء على صحتها في تاريخ الثورة الارثقاء التي كان لا يؤمن بها
آخر خطبة فتح باب لمناقشة مآثره الطالبا سنة في الطريقة كان لا يلزم به
الحكم منهم تغيرت ملاحظه وقطاع حصة رت عيناه وطال انقه وفقه فاصبح
به قرد . وقد التقت حصة فلاذ في هذا حدث مصدرا لنظرية التحول
التي امر كان في سنة ١٩٤٤ من الاستاذ بريان قودا فيعسم
في تلك القبول ان يرضى من قرد .

وست ادري ما يقع الناس من نظرية القرد . يقول في السيل طاهر للعيان
قودا في ان الوجود في العالم كذا يتضح مما يثر عليه من
رؤى القرد . من القرد فيهم في احوالهم في العصر الحاضر .
من شاهده في مجنة سرية صورة القرد كانت غش كمن يجانبها صورة اخرى
تتحتم الآلة ميرة تامل في ان حذرت في نظرية التحول
رس ان ميرة ثابت مصرية من مصر في كبريت غش كمن . ورأت في
رى صورته كمن شتمها الجمل . قودا حري فيهم منعتهم برارا الامريكية الشهيرة
مرق بين اهورين عظيم . وسواء كانت من الانسان قودا ام حيوانا آخر ام مخلوقا
في الميراث فان الميراث في السجارية القودا والتحولات والارتقاء .

يست اريد بذلك ان دافع عن نظرية القرد . كانت من الذين يعتقدون
في انما حدث ان القودا كويس . كان فينا اصدقا في رأيه فان له حقا
لا يسمان بعدي عليه حذ .
سكانير الجامعة الاميركية

المجرم البريء

في إحدى قرى النمسا كانت امرأة بسيطة الحال قليلة المال تعيش مع وحيدها .
ملأوها الوحيد في حياتها . وكان شاباً طلق الحياء بسامه جميل الصورة ، ذا أدب جم
جعله رغم فقره محترماً بين غارفيه . وقد درس في حدائمه بما ابتلاه له الوالد المبت من
ملا قليل دروساً غير وافية لكنه تمكن بها لفرط ذكائه ومطالعته ان يجاري بمعارفه
المتعلمين ذوي الشهادات المدرسية النهائية .

بلغ الشاب - داسمه شارل - الخامسة والعشرين من سنه وكان قد أصبح ميكانيكياً
مشهوراً فرأى ان بقاءه في القرية لا ينيله مستقبلاً حسناً يرجوه فغزم على الرحيل الى المدينة
والسعي فيها الى ما يجعله ذا ثروة يجعلها اساس مستقبله وموئله .

لم تعترض الأم رغبة وحيدها وودعه وداعاً مذبذباً بكى له الاثنان واحست الوالدة
المسكينه بغصة في فرائدها سببها فراق وحيدها لها وهو لها السلوى والعزاء .

وصل شارل عاصمة فينا وكان الحظ كتب له ان يتعرف في اول وصوله الى جماعة
من متشردي تلك المدينة وللصوصها فخدعوه بتعليقهم ورجوا منه ان يساعدهم تلك
الليلة على فتح باب محل لاحد صعب عليهم فتحه وهددوه ان يدفعوا له اجراً حسناً
فقيل الشاب وهو لا يدري انه قبل بمشاركتهم في سرقة ارادوا القيام بها في ذلك المساء
اذ لم يكن الخلل لاحد كما كذبوا بل كان لغنى يستودع المحل فسمّاً كبيراً من امواله .
جاء وقت العمل فقام الشاب بما طلب اليه عمله ودخل اللصوص فسرخوا موقع تحت
ايديهم فشر بهم حارس الشارع الليلي واسرع يريد القبض عليهم ولكن جزأوه
كان رصاصة خرقت صدره وقد اطلقها احد اللصوص فوقه ليختبئ بدماثه وهرب
الاشرار صارفين مجرمين . اما شارل فقد ظل واقفاً قرب جثة احارس والدهشة
آخذة من نفسه مأخذها ولم يكذب ينتبه من رعبه حتى رأى نفسه محاطاً برجال البوليس

توا القبض عليه وساقوه الى السجن وفي اليوم التالي اجري استنطاقه وجاوب عثم
انه نفسه وبعد ايام حوكم وحكم عليه بالسجن المؤبد

مرت الجرائد خيرة تلك الحادثة المؤلمة ونقشت على صفحاتها رسم للمحكوم البريء
بمع الحبر الوالدة النعسة فكان لها رزية قدرتها اشد الامهت فقط وجاءت المدينة
مترجمة شاكية فلم ترمثل دموعها دموع ولا قابل ذو حنان عولطفها القائرة بما يحفف
رها في قلبها الوالدي الدامي فعادت كسيرة القلب الى وكرها الصغير تنكي فرحة المسجون
عزاله الراحل واقعدوا الم نفسها المذيب فلزمت فرائشها مودعة بدموعها الحاطلة حياة
اكانت تلك القصة الشديدة غارقة بآيا الاخير

ودع شارل سجنه كان رفيقه الوحيد فيه كهلاً ذا شعور طيب تعود ان يقضي ايام
بجته يصبر عجيب وقد تألم لشارل وعطف عليه واخذ منذ اول ساعة يعزبه
يومه بالحرب واحداً بمساعده حتى بات شارل لا يفكر بسوى الهوى من سجنه خصوصاً
بان علم بمرض امه وقد حاله ان تموت ولا يراها وان يكون هو سبب التعجيل بموتها
ولو عن غير قصد

كان رفيق شارل واسمه هرويت يوصيه دائماً بوجوب الاخلاء الى الهدوء والسكينة
وكذا له ان حسن سلوكه يحمل رئيس السجن على تعيينه مديراً لأعمال المسجونين
وبذلك تطلق حريته ويتيسر له الحرب على امون سبيل ه وهكذا جرى فان شارل كان
يشغل في قسم الماكينات مع عدد من المسجونين وقد شام به المفتشون حذقاً في العمل
دراؤه حين السلوك فعينوه مديراً وبعد ايام تمكن من الحرب بان اختبأ في احد الصناديق
المعدة للسجن وعند ما اصبح في الخارج كسر الصندوق وهرب واتمام يوماً كاملاً في
قرية فقيرة يأكل من اعشائها وكان الشوق الى صراحي امه يهز اعطائه حتى انه لم يفي
الخطر المحدث به وما قد يجير عليه من الوبال ذهابه الى منزل امه ولما استبدت ذبول
الليل سار الى القرية مسقط رأسه فوصلها عند الساعة الخامسة بعد نصف الليل وسار
الى المنزل وهناك تسلق الجدار الى النافذة فكسرها ودخل الى غرفة امه فلقاها خالصة
الا من اثاثها القديم البالي ولقي على سريره والدته رسالة موجهة اليه فاخذ يقرأها ويبذل

اوراقها بدموعه اذ عرف منها ان وادته قد ماتت ضحية حزنها على وحيدها
بكي شارل بكاء الطفل الصغير. بكي بتلك الوالدة المسكينة جذوة حنان متقد
أطفأتها غصة قلبها الوالدي ، قلب م عرف غير حب الان حباً ونزعت منه حياته يو
سلب رمز ذلك الحب — وبعد ساعة كاملة قصاها الفاقد امه بين لوعة وحرقة نذيب
الجماد وقف فجأة وتحول الى غرفته وهما ابدل تبابه وحمل منها ما استطاع ح
وخرج من نفذة دخل منها . وكانت الجنود التي تطارده قد اصبحت على مقربة
البيت ولكنه اقلت منه ولم يروه واحتفى في الادعاء ، ظل سائراً حتى بلغ محطة القطا
فركب الى احدي المدن البعيدة . وهناك ساعده احفظ على الدخول عملاً في اح
مصانع الحديد الكبرى ولم يمتض عليه فيه بضعة اشهر حتى — امديراً لاستغال المص
بفضل ذكائه المتوقد وخبرته الواسعة وقد كان محبوباً ومحترماً خصوصاً من صاح
المصنع الثري الكبير الذي اصبحت ذنقة كبرى بشارل بعد اختباره امه
ومقدرته في العمل وبعد ان انس من ابنته ووحيدته ميلاً الى الشاب حملها على محاط
ايها بالامور فلم يعارض بل اظهر ارتياحاً الى ذلك . وكانت الفتاة احدى بنات
فيليس البارونات بجمالهن وكانت ذات ادب عزيز وعلمه وافية وقد احبت شار
حباً عظيماً لفرط ادبه وجمال وجهه وسدرة زكاته واحبها الشاب الى درجة العباد
لكن تسبح ماضيه او تسبح سجنه كان يتراءى له ويمتنعه عن التادي في حبها مخافة ا
يكشف امره فيجني بجهه على فتاة طاهرة نقية الفؤاد . ولحظت هي منه ه
الار تباك وكانت تسأله السبب فيجيبها قائلاً . اني اخاف يا مرغريت ان ابوح لدا
بسبب شجوني ، فقد تحتقريني واسبب لك الكدر بكلامي فتركي ذلك وثقي ان
حبي لا يعادله حب بشر ولكني افضل ان تميلي الى سواي وان لا اكون رفيقاً لحياتك
وعبثاً حاولت الفتاة ان تقف على ما يلقى افكار مالك فواءها الى ن ساعده
الاحوال يوماً على معرفة ذلك الامر . فقد كانت مع شارل على شاطئ النهر اقرب
من قصرها واذا بشاب ساج في النهر من بعيد وما بلغ حيث كان الحبيبان قفز الى
الارض واسرع اليهما مستيئاً معلناً انه سيجن مظلوم بريء وقد هرب من سجنه

عن شارل عليه وارسله في الحال الى منزله ليختبئ فيه . ولما مضى السجين قال :
 هكذا انا هربت يا مرغريت وكذا كان نصيبي وهنا لم يتمكن من كتمان عواطفه
 . عند تذكره براءته وسجنه وموت امه الخنونة فاطمخ مرغريت على كل ما
 جرى له . ولما اكمل حديثه عانقه طويلا والتقطت شفتاها القرمزيتان شففي شارل
 رنين تبهلها دموع الفرح التي كانت تذرهما اعين الاثنين . وكان مشهداً مثل فيه
 الحقيقي بكل مظاهره وبرد شارل غصته القديمة برضاب ثم ابنة فيديس . رضاب
 ثم وفواده وعاد الحبيبان بعد هذا الى قصرهما يساعدان الخدم على اعداد معدات
 ل زفها ليجري بعد اسبوع .

ولم يعد المعين للاحتفال بزفاف الحبيبين في ذلك اليوم السعيد المنتظر من قلوبين
 تبتين يريدان ان يلتحما الى الابد . بينما كان شارل في غرفته الخاصة يعد نفسه
 لبول امام الكاهن اذا بخادمه قد دخل وفي يده بطاقة ما كاد شارل ينظر اليها
 امتنع وجهه اذ عرف بصاحبها رئيس البوليس السري . وبعد تأمل قصير نادى
 دم وامره بادخال الرجل ولما وقف الاثنين وحيدتين متواجهين قال رئيس البوليس
 لاشك انك مدرك سبب وجودي هنا وارجو يا مستر شارل ان تسلم نفسك
 . رد الي سجنك قياماً بما توجبه العدالة :

لا اسمي بهذا الاسم يا حضرة المدير ولعلك واه بما نقوله فاني لا اتفه معنى كلامك
 — لا تحاول يا سيدي شارل ان تخفي نفسك بكتان اسمك او تغيره فان ذلك
 لا ينيلك مأرباً فضلاً عن ان طابع ابهام يدك اليميني موجود معي وهذا هو .

نظر شارل الى رسم ابهامه مطبوعاً على صفحة من اوراق البوليس فسكت ولم يجب ثم
 نذر الى المدير وقال : انت ترى ايها الرجل اني في غير مظهر مجرم تفش عنه . فضلاً عن
 اني بعد ساعة اكون باثياً امام الكاهن ليبارك قراني على من احبها قلبي فوجودك اذاً
 هنا وسعيك بواسطة قوة العدالة الى القاء القبض علي في يوم عرمي وانا البري بعد
 جنابة كبرى يحاسبك ضميرك عليها افلا تريد ان تجعل لشعورك الانساني مجالاً ولو
 مرة واحدة في عمرك الى العمل بما تقتضيه العواطف الانسانية فلا تكون بذلك قد

اهملت القيام بواجبك لانك لا ترحم الا يربثا

— ياسيدي لا استطيع فالواجب قبل كل شيء

— اذا انتظرتني وسأعود اليك عن قريب

قال شارل هذا وخرج من الغرفة وذهب ترواً الى حيث كانت ماكنات المصباح الكبرى تحركها قوى النار ويسمع لما ذلك الدوى الخفيف واقترب من احدها فوفد ايهام يده اليمنى تحت احد دواليبها فبرنه بري القلم باقل من لحظة وعاد الى حيث كانه عروسه والدم يسيل من اصبعه فاسرعت اليه مرتاعة صارخة ، فهنا روعها وسار معاً الى حيث كان مديرو البوليس فلما رأى الحبيبين داخلين وشهد الدم يسيل من يد شارل ممزوجاً بدموع تلك الحسنة الطاهرة القلب الخائفة على حبيبها تحركت في فؤاده تلك العواطف الانسانية ولم يطل به المقام على اثر ذلك حتي مد يده الى شارل وفاضل انك طليق حوايها الشاب وافي لاول مرة في حياتي اهمل امر القيام بواجبي احتراماً لشعورك وشعور عروسك الشريف واكي لا اعد جانبا بعلمي على تفريق قلبيكما ، هز يد شارل وهناه ولما فتح الباب ليخرج رأى هيربرت رفيق شارل في سجن داخلا وقد فتح ذراعيه وضم صديقه الى صدره وبكى الاثنان فرحاً خصوصاً بعدا عرف شارل منه ان رجال البوليس قبضوا في ذلك اليوم نفسه على اللصوص قاتل الحارس واودعوا السجن وعرفت الحكومة بذلك ان شارل بري ،

وعلى اثر كل ماجرى سمعت في قاعة القصر الكبرى انغام الموسيقى داعية العروسين الي عقد قرانهما فتأبط شارل عندئذ ذراع خطيبته وسار حيث ينتظره المهنئون وهنالك تمت وابل من الزهور وبين نغمات الاوتار واصوات المهنئين لفظ الكاهن ووحيد الى الابد قلبين متحابين

« السياسة »

القوانين المستحدثة

قانون التسجيل الجديد

مبدأ عدم انتقال الملكية الا بالتسجيل — لا يترتب على العقود غير المسجلة
الالتزامات شخصية — مدى الالتزامات الشخصية — نتائج العقد الابتدائي كيفية
ثبات التعاقدين — العقود الخاضعة للتسجيل — العقود والاحكام المنقطة للحقوق
• لاحكام المقررة للحقوق عقود الاجارة لاكثر من تسع سنين وابصالات الاجرة
المعجلة لاكثر من ثلاث سنين •

اصبح التسجيل واجبا بنص القانون الجديد وعدم التسجيل يترتب عليه كما نقول
لمادة الثانية من القانون ان الملكية والحقوق العينية لا تنشا ولا تنتقل ولا تنفرد
ولا تزول لا بيد المتعاقدين ولا بانسبة لغيرهم والعقود غير المسجلة لا يكون لها من
الاثار سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين •

وهذا المبدأ الجديد كما رأينا نتيجة مشروع السجلات العقارية الذي اشرنا اليه
والواقع ان المشروع لم يستطع ان يدخل في البلاد دفعة واحدة نظاما لم تألفه في
السنين الطويلة الماضية نعمد الى اجراء بعض تعديلات في النظام الحالي نكون
مهدة لادخال السجلات العقارية فيما بعد •

اذن منذ اول يناير سنة ١٩٢٤ اصبحت الملكية والحقوق العينية خاضعا وجوبا
للعناية وكن ماهي الالتزامات الشخصية التي تترتب على العقود غير المسجلة ؟

يقتل الاجابة على هذا السؤال ان يعرف ان التعاقدين برغم عدم تسجيله
لمرهم للطرفين من حيث كونه عقدا غير انه اذا سجل انتقل الحق وان لم يسجل استحال
الى تعويض بالتعاقدين في ذاته لا ينتج نقل الملكية وانما ينقلها التسجيل وهذا على

عكس ما كانت نقول به اللجنة الدولية في مشروعها من ان العقد العرفي يزول كل
له ويعتبر كأنه لم يكن اذا لم يسجل .

والذي يترتب على استحالة العقد الى التزامات شخصية امران :

الاول - المطالبة بتعويض واساس التعويض في هذه الحالة هو التقصير في
الوفاء فاذا اشترى زيد عقارا من بكر ثم امتنع البائع عن اتمام العقد او بعبارة اخرى
امتنع عن نقل الملكية للمشتري كان لهذا المشتري حق المطالبة بتعويض عن عدم الوفاء
بهذا الالتزام :

الثاني - الزام البائع باتمام البيع فاذا فرض ان اشترى زيد عقارا من بكر ووقع
بينهما عقدا عرفيا ثم قام نزاع بشأنه من حيث الرضاء ومحل العقد او سببه او طعن
بالانكار او التزوير او ابي احد الطرفين الحضور امام كاتب المحكمة للتصديق
الامضاء او الختم جاز للطرف الآخر ان يخاصمه امام القضاء بدعوى تحقيق الامضاء
او الختم طبقا للمادة ٢٥١ مرافعات وما بعدها ويطلب الحكم بصحة العقد ومقتضى
الحكم وجب تسجيله ويعتبر التسجيل نافلا للملكية
يسوقنا الاستقراء في هذا المحي الى بسط مسألتين .

الاولى وجود عقد ابتدائي وامتناع البائع مثلاً عن تحرير العقد النهائي فقد يحصل
زيدا يشترى عقارا من بكر بعقد ابتدائي ويتفقان على ان يدفع زيد عربونا ويؤدي باء
التمن عن تحرير العقد النهائي ثم يعرض زيد للتمن ويمتنع بكر عن تحرير العقد فكيف
يرجع المشتري بحقوقه على البائع ؟

الدعوى يجب ان تكون شخصية اي مستندة الى الحق الشخصي او بعبارة اخرى
الى الالتزام الشخصي المترتب للمشتري في ذمة البائع - وما دام البائع لم يقم بنقل
الملكية فهو ملزم بالتعويض وبرد ما استولى عليه من الثمن
المسألة الثانية نبسطها في الفرض التالي .

باع زيد عقارا الى بكر ثم امتنع البائع عند تقديم العقد للتصديق على الامضاءات
اولا وتسجيله ثانيا فكيف يستطيع المشتري اثبات البيع قبل البيع ؟

يجوز اثبات البيع بالبينة في حدود المادة ٢١٥ مدني لان قانون التسجيل مع نصه على ضرورة تسجيل جميع العقود المتعلقة بحق عيني لم يوجب ان تكون هذه العقود مكتوبة—وان يكن ذلك اصبح من مستلزمات تطبيق هذا القانون—وانما يجوز قانوناً ان يحصل التعاقد شفاهياً ثم يقام الدليل امام المحكمة على حصوله وهي تحكم بثبوت البيع وهذا الحكم يقوم مقام العقد الكتابي ويجب تسجيله

وقد يكون هناك مبدأ ثبوت بالكتابة كخطاب صادر من البائع للمشتري يقر فيه بمحصول البيع وفي حالة كنهه يجوز تكملة الاثبات بالبينة والحكم بصحة البيع اخيراً ثم تسجيل هذا الحكم

هذا هو مدي الالتزامات الشخصية التي يقصدها القانون فما هي اذن العقود الخاضعة للتسجيل ؟

رأينا ان الفكرة التي شغلت الشارع هي ضمان نقل الحقوق العينية العقارية ونحن نعلم ان الشارع عين بالمادة ٦١١ من القانون المدني الاهلي هذه الحقوق وهي الحقوق العينية القابلة للارهن الرسمي وحقوق الارتفاق والاستعمال والسكن والردن العقاري—فكل عقد يتعلق بهذه الحقوق من حيث تقررها او انقضاءها يجب تسجيله حتي يكون حجة على الغير . ويراد بالغير كل فرد ادعي حقاً من هذه الحقوق على العقار واكتسبه بالطريق القانوني . وجعلت المادة المشار اليها التسجيل في نقل هذه الحقوق بغير الوفاة . وقررت المادة ٦١٢ ضرورة تسجيل الاحكام المظهرة او المشتهة لهذه الحقوق . وذكرت المواد الاخرى التي بعدها بقية الحقوق

بيد ان الحكومة لما عازمت على توحيد افلام التسجيل وادخال نظام السجلات العقارية في مصر تقرر ان تكون العقود الخاضعة للتسجيل هي :

اولاً—العقود المقرر تسجيلها من قبل بمقتضى القانون القديم

ثانياً—العقود والاحكام المظهرة للحقوق العينية العقارية والعقود النافذة لها

ثالثاً—العقود والاحكام الخاصة بطريقة الاتفايع بحق ارتفاق مقرر قانوناً وما

؛ تلزم ذلك من التعويضات

رابعاً—العقود النافذة أو المظهرة للحكر أو الخاصة بأشباه التصرفات كالوقف

خامساً—انتقال الملكية بسبب الوفاة (الارث والوصية)

سادساً—الاستقاط أو الحلول إذا كان الدين مضموناً بتأمين عين عقاري كالرهن

والامتياز

سابعاً—اسباب فقد الاهلية كالجبر والصغر . وهذا كله مبين بالمادة ١٤ من مشروع

السجلات العقارية

اما قانون ٢٦ يونيه فانه لم يقبل بالتسجيل في هذه الاحوال السبعة بل اخذ ببعضها دون البعض الآخر ورأى أولاً ضرورة تقسيم العقود والاحكام الى نوعين كما يستفاد

ذلك من المذكرة الايضاحية

النوع الاول خاص بالعقود والاحكام المنشئة للحقوق والنوع الثاني خاص بالعقود

والاحكام المقررة للحقوق . اى المظهرة لها

فالنوع الاول مضت عليه المادة الاولى بالنفقة الاولى وهذه العقود هي .

اولاً—العقود بين الاحياء التي من شأنها انشاء حق ملكية او حق عيني عقاري

آخر او نقله او تغييره او زواله سواء كانت هذه العقود بعوض او بغير عوض

وعلى ذلك يبقى انتقال الملكية سبب الميراث والوصية غير خاضع للتسجيل ولبقى

القواعد المقررة في القانون القديم كما هي . وسواء كان العقد بعوض كعقد البيع او

بغير عوض كالهبة وجب تسجيله غير انه يلاحظ ان القانون الجديد اطلق التعبير فيما

يختص بالحقوق العينية الاخرى بينما ان القانون القديم عين هذه الحقوق بالمادة ٦١١

مدلر التي نصت على الحقوق العينية القابلة للرهن وحقوق الارتفاق والاستعمال والسكن

والرهن العقاري

وهذا الاطلاق وان كان يشمل حتى الحقوق العينية المقررة بالقانون القديم فهل يشمل

ايضا الحقوق العينية الاخرى التي لم ينص عليها هذا القانون — او بعبارة اخرى هل

يدخل في هذا التعبير الوقف والحكر ؟

يستحيل ان يكون هذا قصد الشارع لان الوقف احكاما خاصة ترجع للمعتمدين الشرعية

دون سواها ولأن الحكم لا يعتبر حقاً عينياً عتارياً واذن يكون الشارع قد اراد الحقوق نفسها الواردة بالقانون القديم

ثانياً - الاحكام النهائية الخاصة بالحقوق العينية العقارية المتقدمة اي الاحكام التي تحوز قوة الشيء المحكوم فيه وتكون معلقة بانشاء الحقوق العينية او تعديلها او انقضائها والاحكام المتعلقة بانشاء الحقوق العينية هي حتماً احكام مرسى المزايد فهي داخلية في اطلاق هذا النص

ويتبين من هذا ايضاً ان القانون ابقى القواعد الخاصة بتسجيل حقوق الامتياز والرهن والاختصاص على حالها

اما النوع الثاني من العقود الخاضعة للتسجيل فهو يشمل :

اولاً - العقود والاحكام المظهرة لحق الملكية او لحق عيني عقاري (و يدخل في ذلك عقود واحكام القسمة) . والعقود والاحكام هنا هي غير العقود والاحكام في النوع الاول لان الاولى خاصة بانشاء الحقوق لاول مرة باعتبارها لم تقرر من قبل بين الطرفين والثانية خاصة بتأييد الحقوق الموجودة من قبل . ونظراً لاختلاف النوعين وضعها الشارع في مادتين مختلفتين لا في مادة واحدة

وبلاحظ هنا ان المذكرة التفسيرية لقانون التسجيل الجديد تقول ان العقود والاحكام المظهرة للحق لا يمكن تجريدها برغم عدم تسجيلها من قيمتها الجوهرية وهي الاقرار الصريح بحق سابق الوجود . وهذا الاختلاف من نوع العقود والاحكام ينتج عنه اختلاف في الاثر المترتب على عدم التسجيل بمعنى ان العقد او الحكم المظهر للحق كلاهما ملزم للطرفين ولكنه لا يكون حجة على الغير الا بالتسجيل . وعلى ذلك فالتسجيل هنا ليس شرطاً اساسياً للحق لان الحق مقرر من قبل ولم ينشأ بهذا العقد او الحكم والتسجيل هنا يحكي تماماً التسجيل القديم

غير اني لاحظ ان ذلك الحق المقرر من قبل والذي اتي هذا العقد او الحكم مؤيداً له اما ان يكون حقاً شخصياً او حقاً عينياً عقارياً فان كان الاول فلا شأن بالتسجيل به وان كان الثاني فانه لا يختلف في الاصل الا بالتسجيل ولا يستطيع الاقرار الصريح ان

ينقله بغير تسجيل وعلى ذلك نرى ان المادة الثانية والمذكرة الايضاحية تشير ان الى العقد المسجل الخاص بحق عيني عقاري لان العقد غير المسجل لا ينقل هذا الحق . ولكن ما الفائدة من تسجيل العقد او الحكم المؤيد لحق سابق مسجل؟ ان التسجيل الاول يكفي للعناية بالنسبة للغير

ثانياً - الاجارات التي تزيد مدتها عن تسع سنين والمخالصات باكثر من اجرة ثلاث سنوات مقدماً . فعقد الاجارة الذي تزيد مدته عن تسع سنين يجب تسجيله وكذلك ابصالات الاجرة المثبتة لبراءة ذمة المستأجر من اجره اكثر من ثلاث سنوات لم نقل بعد . فاذا لم تسجل عقود الاجارة لا تكون حجة على الغير الالمدة تسع سنوات . واذا لم تسجل ابصالات لا تكون حجة لمدة ثلاث سنين وهذا ما نقول به الفقرة الاخيرة من المادة الثامنة من القانون

ويلاحظ ان القانون القديم نص في المادة ٦١٢ مدني على وجوب تسجيل الاحكام المظهرة للحقوق العينية العقارية وحضور القسمة فقط بينما جاء القانون الجديد بقاعدة عامة توجب تسجيل جميع الاحكام والعقود المظهرة لهذه الحقوق . وهذه قاعدة ليس في الامكان تبريرها اذا كان العقد المنشئ للحق السابق مسجلاً اذ يعتبر تسجيل العقد او الحكم الثاني لافائدة منه وكيف يمكن القول بان العقد او الحكم الثاني لا يكون حجة الا بتسجيله بينما العقد الاول مسجل وهو حجة بنفسه؟
ابراهيم علي سعيد الحامي